

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة ٥٥

الأربعاء، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد باندي (نيجيريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/74/1)

السيد تن - باو (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن

أدلي بهذا البيان باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الشاملة في هذا الصباح بشأن أولوياته لعام ٢٠٢٠ (انظر A/74/PV.54). وتود مجموعة ال ٧٧ والصين أن تؤكد له دعمنا وتعاوننا في تنفيذ أعمال الأمم المتحدة. ونعتبر ذلك فرصة مهمة لتشاطر بعض أولوياتنا للسنة المقبلة، التي يتفق الكثير منها مع تلك الواردة في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/74/1).

ومن المهم التذكير بأن مجموعة ال ٧٧ والصين قد وُلدت من رحم حاجة البلدان النامية إلى توحيد جهودها مع المجتمع الدولي من أجل التصدي للتحديات الإنمائية المشتركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. واليوم، تلتزم المجموعة، التي

يبلغ عدد أعضائها ١٣٥ دولة، التزاما راسخا بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، مع التسليم بذلك الهدف باعتباره تحديا عالميا وشرطا لا غنى عنه للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تود المجموعة أن تؤكد من جديد ضرورة أن تجعل الأمم المتحدة التنمية المستدامة في صدارة ومحور عملها.

وتمشيا مع الأولوية التي نعطيها للتنمية المستدامة، فإن مجموعة ال ٧٧ والصين تتطلع إلى الأمم المتحدة لتقديم الدعم والموارد اللازمة، بينما يتابع الأمين العام ركيزة التنمية للإصلاح التنظيمي. وسندعم الأمين العام والأمانة العامة في مواصلة تعزيز إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما المشاورات المتعلقة بالاستعراض الإقليمي واستعراض المكاتب المتعددة الأقطار، وهي حالة تؤثر بشكل غير متناسب على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة ال ٧٧ والصين لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بمبادئها التأسيسية المتمثلة في الوحدة والتكامل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



2001841 (A)



الجنوب الثالث لتحديد الأولويات والاستراتيجيات التي ستوجه عمل مجموعتنا في المستقبل. وأتقدم بخالص الشكر إلى حكومة أوغندا على تعهداتها باستضافة هذا الاجتماع المهم.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية الحفاظ على محيطاتنا لأنها ترتبط بوجودنا كبشر وبسلامة كوكبنا. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام أولوية بالنسبة لمجموعتنا. ولذلك، نتعهد بمشاركتنا الكاملة خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المقبل لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة والمفاوضات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

ويتفق العلماء ومعظم الحكومات على أن العالم يواجه أزمة بيئية لم يسبق لها مثيل، مع وجود أعداد هائلة من الأنواع على حافة الانقراض. ويستمر ارتفاع درجات الحرارة على الصعيد العالمي. ولذلك، فإننا نتطلع إلى إيلاء هذه المسائل الاهتمام الذي تتطلبه إلحاحيتها، ولا سيما في العمليات المقبلة.

وتؤمن مجموعة الـ ٧٧ والصين بوجود تحقيق التنمية جنبا إلى جنب مع السلام والأمن. وتكتسي قضايا الشباب والهجرة والعلوم والتكنولوجيا والابتكار أهمية قصوى لمجموعتنا. ونتطلع إلى توحيد الجهود مع شركائنا تحت مظلة الأمم المتحدة من أجل إحراز تقدم في تحقيق أهدافنا المشتركة في عام ٢٠٢٠. ونرى أن مناقشاتنا في هذا العام، في إطار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، فضلا عن استعراض عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ستوفر فرصة كبيرة لمعالجة هذه الأولويات.

السيدة ليندو (بليز) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

والتعاون والتضامن. وخلال هذا العام، سنواصل الضغط من أجل اتخاذ إجراءات لحماية كوكبنا والنهوض بالبشرية جمعاء. وكما جاء في الإعلان المشترك الذي اعتمدته مجموعتنا بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والخمسين لإنشائها، فإننا:

”نقف معا من أجل تحسين حياة شعوبنا والبشرية جمعاء وتجسيد مبدأ المساواة في السيادة بين الدول والاعتراف بالكرامة المتأصلة وبالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية، والتصميم على حماية الكوكب والحياة التي تستوطنه والتعهد بعدم ترك أحد خلف الركب.“

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإننا ندرك أيضا أن هذا يمثل العقد الأخير من العمل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي لنا تعميق التزامنا بتعددية الأطراف وبالتمسك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومكافحة النزعة الانفرادية والحمائية وتعزيز التضامن والتعاون لمواجهة التحديات الكبرى والحفاظ بصورة مشتركة على السلام العالمي وتعزيز التنمية المشتركة. وتدرك مجموعتنا أنه بالنسبة للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، لا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية وللعديد من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد النزاع، وكذلك البلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي، والتي تواجه تحديات محددة، فإن تأمين التمويل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمر أساسي لتحقيقها.

وحتى عندما نعالج مسائل تمويل التنمية، فإننا سنكثف جهودنا من أجل جعل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عنصراً أكثر فعالية في آليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي غضون أسابيع، سنجتمع خلال مؤتمر قمة

الرفيع المستوى للمصارف الإنمائية لاستعراض القواعد التي تنظم حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على تمويل ميسر، ودعت لجنة السياسات الإنمائية إلى إيلاء الاعتبار الواجب لمواطن الضعف الفريدة والخاصة التي تلم بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأبرز القرار أيضا الحاجة إلى معالجة التمويل المتاح للدول الجزرية الصغيرة النامية لحالات ما قبل الكوارث وما بعدها، لأن عددا كبيرا جدا من الدول الجزرية الصغيرة النامية يتأثر سلبا بتزايد تواتر الكوارث الطبيعية وشدها، فضلا عن الأحداث البطيئة التي لا رجعة فيها، والتي تبقىها - وتبقينا - في دوامة من الديون المتكررة التي تكاد تشل حركتها. وفي هذا السياق، يطلب القرار إلى الأمين العام إجراء دراسة للبيئة من أجل التمويل والدعم المتصلين بالكوارث بغية وضع آلية أو أداة مالية طوعية محددة الأهداف للصندوق، أو أداة مالية تعمل على التنسيق مع الآليات القائمة المصممة لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة مخاطر الكوارث، وإعادة البناء على نحو أفضل.

ثمة مسألة رئيسية أخرى تناولها القرار وهي عدم كفاية البيانات في بعض مجالات العمل بسبب عدم الاتساق مع الأطر والسياسات القائمة، أو بسبب عدم توفر البيانات في تلك المجالات بسبب القيود المفروضة على القدرات في جمع البيانات وتحليلها. وفي هذا الصدد، قدّم طلب مرة أخرى إلى الأمين العام للبدء، إلى جانب الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وبالتشاور مع الدول الأعضاء، بتحديد المجالات ذات الأولوية في مسار ساموا التي لا تشملها أهداف التنمية المستدامة أو إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث من أجل تعزيز الرصد والتقييم. ونتطلع إلى إحراز تقدم بشأن هذه المسائل في العام المقبل، وكذلك بشأن التوصية بالقيام بجولة من التمويل للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة.

يغتتم أيضا تحالف الدول الجزرية الصغيرة هذه الفرصة لإبراز أهمية المحيطات بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتتطلع

نؤيد البيان الذي أدلى به للتو ممثل غيانا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد كان عام ٢٠١٩ عاماً حاسماً بالنسبة لتغير المناخ، حيث سنحت فيه ربما آخر فرصة سياسية للضغط من أجل رفع مستوى الطموحات واتخاذ إجراءات عاجلة لسلوك المسار الصحيح للحفاظ على الارتفاع في درجات الحرارة العالمية عند ١,٥ درجة مئوية، ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة واسعة بين عملية تغير المناخ ومتطلبات العلم والمجتمع المدني وأولويات تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وستكون هناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لدفع زخم الطموحات قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام ٢٠٢٠. ولا نزال نؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الأمين العام للنهوض بهذا الهدف، بما في ذلك من خلال إجراء تقييم رفيع المستوى بشأن الطموحات في مجال المناخ. وسيواصل تحالف الدول الجزرية الصغيرة الدعوة إلى مراعاة الظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في عملية تغير المناخ. كما سينهض التحالف بحملة تقودها الدول الجزرية الصغيرة النامية، تستهدف إظهار قيادة هذه الدول بشأن قضايا تغير المناخ. وأخيرا، سيحدد التحالف الفرص المتاحة لوضع الدول الجزرية الصغيرة النامية في طليعة العمل المعجل من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة وإضافية، ولا سيما من أجل التكيف، وكذلك التصدي للخسائر والأضرار.

وفي أعقاب استعراض منتصف المدة لإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في العام الماضي، نرحب تحالف الدول الجزرية الصغيرة في إقناع المجتمع الدولي بالاعتراف بضرورة تقييم آليات تمويل تلك الدول بشكل مختلف.

وفي القرار ٢١٧/٧٤، بشأن تنفيذ مسار ساموا، طلبت الأمم المتحدة إلى البنك الدولي إحياء عمل الفريق العامل

في حين نشرع في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نرى منظمة ما برحت، طوال ثلاثة أرباع قرن، تمثل حجر الزاوية في تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد. بالنسبة للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، فإن العمل الوثيق مع الأمم المتحدة في جميع أعمالنا متغلغل فينا بعمق. وبالنظر إلى تزايد تعقد التحديات التي نواجهها اليوم، فإن العالم يتطلب تعاوناً عالمياً أكثر، وليس أقل، بالإضافة إلى عدد أكبر من الحلول، ويجب أن تكون الأمم المتحدة قوية في جوهرها. وأعتقد أن زميلنا ممثل سنغافورة علّق باقتدار شديد على مسؤوليتنا الفردية والجماعية في الماضي قدما في ذلك الاتجاه.

نحن على استعداد للعمل بشكل وثيق ليس فقط مع جميع الشركاء في هذه القاعة بل أيضاً مع المجتمع المدني الذي يمثل شعوب الأمم المتحدة، وتسخير هذه الذكرى السنوية لبناء منظمة تخدم الجميع. ونعول على توجيهات الأمين العام وقيادته في التأكد من أن جميع الأصوات مسموعة. وبغية القيام بذلك، نحتاج إلى أوسع مشاركة ممكنة من جانب المجتمع المدني، بما في ذلك شبابنا، لكي نسمع منهم كيف يرون الأمم المتحدة التي يتعين علينا العمل فيها على نحو أفضل. وينبغي للأمم المتحدة، التي ناهزت الخامسة والسبعين، أن تبعث بإشارة قوية مفادها أن الأمم المتحدة تصغي وأبوابها مشرعة أمام الجميع. ونرحب بتعيين قطر والسويد ميسرين لإعلان الأمم المتحدة للذكرى الخامسة والسبعين لإنشائها، ونتطلع إلى العمل عن كثب معهما ومع جميع الشركاء.

سنواصل دعم الأمين العام لضمان أن تعمل إدارة الأمم المتحدة بأكفأ الطرق وأكثرها كفاءة، مما يعني تنفيذ مختلف مسارات الإصلاح، ونشيد بالأمين العام على التقدم الذي أحرز بالفعل. ومعايير النجاح واضحة: أقل بيروقراطية، ونواتج أفضل، وتنفيذ أقوى للولايات. ومع ذلك، علينا أيضاً إلى أن نكفل بأن

إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات لعام ٢٠٢٠ الذي سيعقد في البرتغال في حزيران/يونيه. وسوف نشارك فيه بمهمة بهدف التوصل إلى نتيجة قوية للمؤتمر تعجل بتنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة ملحة أخرى لإبرام صك دولي ملزم قانوناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية في الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي.

بالإضافة إلى أزمة المناخ، تتكشف أمامنا أزمة التنوع البيولوجي. العلم لا لبس فيه. وإذا لم نقم بعمل عالمي فوري ومنسق، فإن أحد أكبر موارد كوكبنا ونظام حياتنا في حد ذاته سيكون معرضاً للخطر على نحو لا رجعة فيه. إن تحسين إدارة محيطاتنا وفهمنا للقيمة الإيكولوجية للمحيطات من أجل الحفاظ على موارد الأرض الهائلة واستخدامها على نحو مستدام لا يمكن تأخيرها أكثر من ذلك. ونحن بحاجة إلى إرادة سياسية جماعية لإبرام الاتفاق المتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

إن عام ٢٠٢٠ هو العام الذي يجب أن نعمل فيه، ويجب أن نفعل ذلك بأعلى درجة من الطموح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد سكوغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): لقد قدرنا تقديراً كبيراً الاستماع إلى أولويات الأمين العام هذا الصباح (انظر A/74/PV.54)، ويمكنني أن أقول، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، إننا نشاطر كثيراً معه الأولويات التي شدد عليها ونعتقد أنها حاسمة في معالجة المشهد العالمي الكئيب جدا التي صورها لنا.

تؤيد هذا البيان مقدونيا الشمالية، وصربيا، والجبل الأسود، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أبدى الاتحاد الأوروبي استعداداه للاضطلاع بدوره بحيث يصبح أول قارة محايدة مناخياً بحلول عام ٢٠٥٠. وإن مساهمتنا كبيرة في صندوق الأمم المتحدة للمناخ الأخضر، حيث تم التطرق إليها في المناقشة التي جرت هذا الصباح.

عام ٢٠٢٠ أيضاً العام الذي يتفق فيه العالم على إطار عالمي طموح للتنوع البيولوجي. وإن مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات المزمع عقده في لشبونة، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، الذي سينعقد خلال الأسبوع الرفيع المستوى، سيضطلعان بدور رئيسي في توفير الزخم والالتزام السياسيين اللازمين من جانب جميع أصحاب المصلحة. وسنواصل أيضاً العمل على تعزيز الإدارة الدولية للمحيطات وتكثيف الجهود لاعتماد صك دولي ملزم قانوناً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

كذلك سيظل الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها حجر الزاوية في عملنا. وسيكون عام ٢٠٢٠ عاماً مهماً جداً للنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وعلى نطاق أوسع، فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات. إن الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين والذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فرصتان لنا جميعاً للتفكير في التحديات المقبلة وتمهيد الطريق أمام القيام بإصلاحات أكثر طموحاً في السنوات المقبلة. ويجب علينا أيضاً أن نظل نتكلم بصوت جهور وواضح ضد الذين يدوسون على حقوق الإنسان. ويجب أن نحمي على نحو أفضل المدافعين عن حقوق الإنسان، وأن نكفل إسماع أصواتهم، بما في ذلك من خلال المشاركة الكاملة والمجدية في هذه القاعة للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والشعوب الأصلية.

أخيراً وليس آخراً، لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمة التزاماً قوياً بمواصلة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات والوساطة. وما انفك الحوار أفضل أداة وأقلها

تتوفر لدى الأمين العام الموارد اللازمة لإدارة هذه المنظمة وبأن يجري تمويل جميع الولايات تمويلاً كافياً، يبدأ بتسديد جميع الدول الأعضاء لاشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد، وبدون شروط. ونعتقد أن أول ميزانية سنوية للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٣، على النحو الذي تمت الموافقة عليه في أواخر كانون الأول/ديسمبر، ستمكن الأمين العام من الوفاء بولايته. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نواصل التفكير بجدية في أزمة السيولة في الأمم المتحدة واستخلاص العبر منها.

سيكون عام ٢٠٢٠ أيضاً عاماً محورياً للوفاء بالأولويات الرئيسية للسياسات. يوفر جدول أعمال الأمم المتحدة العديد من الفرص لإظهار الإرادة السياسية اللازمة لإضفاء روح الحياة على ما أسماه الأمين العام بأنه عقد عمل طموح، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي لا تزال بمثابة مظلة للعديد من أولوياتنا الرئيسية. وقد وفر مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي انعقد في أيلول/سبتمبر الماضي زخماً سياسياً جديداً، ولكن يقتضي الأمر مزيداً من العمل على جميع الأصعدة.

احتل المنتدى الاقتصادي العالمي المرتبة الأولى بين المخاطر العالمية الخمسة لعام ٢٠٢٠. وترتبط تلك المخاطر جميعها بتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والكوارث البيئية. ويجب أن يكون عام ٢٠٢٠ عام العمل للتصدي لتلك التحديات، بدءاً بتغير المناخ، وهي القضية الحاسمة في زمننا الحاضر. وقد أظهر مؤتمر قمة العمل المناخي الذي انعقد في أيلول/سبتمبر الماضي أن جميع الجهات الفاعلة، والحكومات، والمواطنين، وقادة القطاع الصناعي على حد سواء، قد تفهموا أخيراً الحاجة الملحة، وأبدوا استعداداً لتغيير المسار. ويجب أن يتجلى هذا التصميم الآن في عمل طموح، بدءاً بالمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر. ومع إبرام الصفقات الخضراء الأوروبية، كما اقترحت المفوضية الأوروبية في ديسمبر/كانون الأول الماضي،

إلى زيادة الدعم المالي، بما في ذلك المخصص لصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، والذي أظهر بالفعل قيمة مضافة واضحة.

في الختام، سيدي الرئيس، يمكننا الاطمئنان إلى أنه بوسعكم أنتم والأمين العام الاعتماد على دعمنا الكامل في تحويل الأولويات التي سمعناها هذا الصباح - والتي نشاركها بقدر كثيرًا - إلى إجراءات ونتائج ملموسة.

السيد تباري (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، التي تضم بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر.

تخطط المجموعة الخماسية علماً بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/74/1) وتهنئه على هذا التقرير وعلى ما يقوم به من عمل على رأس منظمنا منذ توليه منصبه. كذلك تهنئه المجموعة الخماسية على إحاطته الإعلامية الممتازة هذا الصباح والأولويات التي حددها لعام ٢٠٢٠، وهو العام الذي يمثل بداية العد التنازلي للسنوات العشر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد له دعمها الكامل في جميع المبادرات المتخذة لمواجهة التحديات المختلفة.

من بين الشواغل التي أثارها الأمين العام، يبرز السلم والأمن والوضع الأمني المتقلب في بعض مناطق العالم بشكل عام وفي منطقة الساحل بشكل خاص. لقد كان عام ٢٠١٩ عاماً عصيباً بالنسبة لبلدان المجموعة الخماسية وشركائها، وكما يتضح ذلك في جملة أمور من فقدان أرواح بشرية عديدة، والتدمير المستمر للبنية التحتية الاجتماعية الأساسية ولرموز الدولة، والتدفقات الهائلة للبشر داخل المنطقة، وامتداد التهديد الإرهابي إلى خارج منطقة المجموعة الخماسية. لقد أدت الهجمات الإرهابية إلى تفاقم الأزمة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل.

تكلفة لمنع نشوب الصراعات وحلها. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بليبيا، كان مؤتمر برلين الذي استضافته ألمانيا يوم الأحد الماضي برعاية الأمم المتحدة خطوة أولى مهمة في إعادة إطلاق العملية السياسية. ويبدل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه قصارى جهدها لدعم التنفيذ الكامل للالتزامات المقطوعة في المؤتمر.

أما في حالة إيران، فلا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة تمثل إنجازاً هاماً للدبلوماسية المتعددة الأطراف والمستدامة، بعد سنوات من المفاوضات.

في ضوء التصعيد الخطير المستمر في الشرق الأوسط أصبح الحفاظ على هذا الاتفاق الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى.

في سورية، توضح تسع سنوات من الصراع المدمر أن الوسائل العسكرية لا يمكن أن تحل محل الحوار والوساطة. في نهاية المطاف، كما قال الأمين العام، لا يمكن إنهاء المعاناة إلا من خلال الحل السياسي الذي تيسره الأمم المتحدة والذي اتفقت عليه جميع الأطراف على أساس قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

بالنسبة لأوكرانيا، يرحب الاتحاد الأوروبي بمؤتمر قمة نورماندي الرابع المعقود مؤخراً ويشجع على إحراز مزيد من التقدم في تبادل المحتجزين. يظل تنفيذ اتفاقات مينسك هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مستدام وسلمي مع الحفاظ على سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها.

علاوة على ذلك، يولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أهمية كبيرة لاستعراض عام ٢٠٢٠ لهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، والذي يأتي في منعطف هام ويتيح فرصة فريدة لإظهار طموحنا نحو تعزيز جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. ولتحقيق ذلك بشكل سليم، نحتاج إلى نهج متعدد الركائز يتماشى مع جدول الأعمال المستمر للسلام، ولكن نحتاج أيضاً

الاقتصادي والاجتماعي الوارد في الوثيقة (E/2020/L.3) والمعتمد في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، المعنون "دعم منطقة الساحل"، سيتيح تنسيقاً أفضل للمساعدة الإنمائية المقدمة من مختلف وكالات الأمم المتحدة والشركاء العاملين في منطقة الساحل. بالإضافة إلى ذلك، تدعوهم المجموعة الخماسية إلى زيادة دعمهم لإدارة شؤون المشردين داخلياً واللاجئين وإعادة بناء البنية التحتية التعليمية والصحية.

لا يمكنني أن أختتم بياني دون إعادة تأكيد شكر بلدان المجموعة الخماسية للأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها، وكذلك لجميع الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين لدعمهم المستمر في الإدارة الصعبة للأزمة في منطقة الساحل. وتكرر المجموعة الخماسية دعوتها من أجل بقاء المنطقة في محور اهتمامات الأمم المتحدة لأن، وكما نقول باستمرار، هناك خوفاً من أن الساحل قد يغرق، مع ما يترتب على ذلك من عواقب لا حصر لها خارج المنطقة.

السيد ليون غونساليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
اسمحوا لي أولاً أن أتقدم بالتهنئة إلى الرئيس على قيادته الناجحة للجمعية العامة في عملها في الدورة الحالية.

نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وفقاً لولايته، لعرض أولوياته لعام ٢٠٢٠ (انظر A/74/PV.54). ستدعم كوبا عمله بشكل بناء لتحقيق منظمة أقوى متعددة الأطراف وملتزمة بالسلام والتنمية. إننا نشيد بعرض تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة في التوقيت المناسب (A/74/1)، والذي يعكس أهمية الأمم المتحدة كمحفّل متعدد الأطراف وصلاحيّة المقاصد والمبادئ التي أقرت في ميثاقها التأسيسي. ونحن في هذا الصدد نؤيد قوله بأنه،

"في عشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للمنظمة، يظل ميثاق الأمم المتحدة هو البوصلة التي تهدينا بما ينطوي عليه من أمل في مستقبل يعيش فيه الناس

إن عام ٢٠٢٠ ينذر أيضاً بأن يكون عاماً عصيباً للغاية بالنسبة لبلدان المجموعة الخماسية، حيث توضح ذلك جيداً الهجمات المسجلة في الأيام الأخيرة ضد قوات الدفاع والأمن في النيجر ومالي وبوركينا فاسو وضد سكان مدينتين أبرياء في بعض أنحاء منطقة الساحل. ولذلك فإن الوضع خطير جداً ومخزن للغاية. وإزاء هذا الوضع المتدهور تدعو بلدان المجموعة الخماسية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مرة أخرى إلى مزيد من الانخراط في منطقة الساحل. يجب منح كل الدعم اللازم للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية، التي هي أداة لمكافحة الإرهاب ولكنها لا تعمل، لأن الاستقرار في هذه المنطقة دون الإقليمية من غرب أفريقيا يعتمد إلى حد كبير على نجاح هذه القوة. إننا نرحب بعمل الأمم المتحدة إلى جانب بلدان الساحل في مجالي الأمن والتنمية.

فيما يتعلق بالتعاون مع الشركاء والبلدان الصديقة، اجتمع رؤساء دول المجموعة الخماسية مع رئيس فرنسا في ١٣ كانون الثاني/يناير بمدينة باو في فرنسا لبحث كيفية تنسيق محاربة الإرهاب بشكل أفضل. من المهم بمكان أن تكرر المجموعة الخماسية نداء رؤساء الدول من أجل وجود دولي أقوى إلى جانبها، بما في ذلك فكرة التحالف الدولي لمنطقة الساحل. ومن نفس المنطلق تدعو المجموعة الخماسية إلى حل سريع ودائم للأزمة الليبية، التي لا تزال تؤجج عدم الاستقرار في منطقة الساحل. يجب أن تؤدي الأمم المتحدة دورها في هذا الصدد، مكاملة للجهود المبذولة في مؤتمرات مختلفة، ولا سيما مؤتمر برلين في ١٩ كانون الثاني/يناير، والذي نرحب بنتائجه. نأمل أن يتم تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في برلين في أقرب وقت ممكن بدعم من الأمم المتحدة لاستعادة الاستقرار والأمن في ليبيا.

ونظراً لأن قضايا الأمن والتنمية مرتبطة بشكل وثيق فإن تنفيذ برنامج المجموعة الخماسية ذي الأولوية للاستثمار سيتيح تلبية الاحتياجات العاجلة لسكان منطقة الساحل وتوفير فرص هائلة لهم. ولتحقيق هذه الغاية فإن تنفيذ مشروع قرار المجلس

المرتبة الثانية في نسبة أكبر عدد من النساء في البرلمان في العالم، حيث بلغ إجمالي عدد النساء ٣٢٢ امرأة، مما يمثل ٥٣,٢٢ في المائة من البرلمانيين. وتجدر الإشارة أيضًا إلى المبادرات المتعلقة بدراسة وتخفيف آثار تغير المناخ في الجزيرة، خاصة مشروع الحياة، الذي يشكل خطة الدولة للتصدي لتغير المناخ الذي لا يزال ظاهرة شديدة الوطأة.

وفيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، فإننا نؤكد من جديد أن ذلك لن يتحقق إلا عن طريق الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بسيادة الدول واستقلالها السياسي. ونؤكد من جديد أن إنشاء عمليات حفظ السلام ونشرها يجب أن يتم من خلال الامتثال الصارم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى احترام تلك المبادئ، وكذلك المبادئ الأساسية المحددة لإجراء هذه العمليات، مثل موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حال الدفاع المشروع عن النفس.

وفي مجال حقوق الإنسان، فإننا نرفض معالجتها بالتسييس أو الانتقائية أو التركيز العقابي أو الكيل بمكيالين. وستظل كوبا ملتزمة بتمتع جميع الأفراد وجميع الشعوب بجميع حقوق الإنسان، ولا سيما تلك المتعلقة بالسلم والحياة والتنمية وتقرير المصير. ويجب أن نمنع فرض نموذج ثقافي فردي وسلطوي يهيمن على الثقافات والهويات والتاريخ والتقاليد والرموز والفرد.

إن الاحترام التام للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تحتاره الشعوب في ممارسة سيادتها وحققها في تقرير المصير مبدأ من مبادئ المنظمة. وتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية لا يقوض السلم والاستقرار فحسب، بل يهدد بشكل خطير رفاه الشعوب.

وهذا هو سبب إدانتنا مرة أخرى للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني الذي تفرضه حكومة الولايات

والبلدان معا في إطار علاقات حسن الجوار، ويدافعون عن القيم العالمية ويرسمون معالم مستقبلنا المشترك. وقد بات الالتزام بتحقيق هذه الرؤية ضروريا الآن أكثر من أي وقت مضى". (A/74/1، الفقرة ٢٧).

من واجبنا المشترك الحفاظ على المنظمة وبالتالي الحفاظ على السلم والتنمية للأجيال الحالية والمقبلة. هذه هي رسالة شعوبنا التي نقلها قادتنا خلال المناقشة العامة الرفيعة المستوى للدورة الرابعة والسبعين، والتي نكرس لها أنفسنا.

وكما يبين الأمين العام في تقريره، فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذها ومتابعتها ما زالت خارطة الطريق لتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي النصف والمستدام للدول. مع ذلك، ورغم استعداد وجهود البلدان النامية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، فإنها تواجه العديد من التحديات. ويتضح ذلك كل عام في الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ونكرر في هذا الصدد تأكيد أهمية الوفاء بالالتزامات في مجالات تمويل التنمية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتعاون الدولي، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، باعتبارها مكملات لجهود البلدان النامية لتنفيذ هذه الخطة الهامة.

كما أوضح الأمين العام في تقريره، تم إحراز تقدم مشجع على الصعيد العالمي في مجال التنمية الاجتماعية، بما في ذلك انخفاض معدلات وفيات الأمهات والأطفال والزيادة الكبيرة في التمثيل السياسي للمرأة. أستطيع أن أقول بكل فخر إن كوبا مشاركة في هذه الإنجازات، وذلك لكونها أول بلد في العالم يقضي على انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومرض الزهري من الأم إلى الطفل، كما أقرت بذلك منظمة الصحة العالمية.

حقق بلدنا خلال عام ٢٠١٨ أدنى معدل لوفيات الرضع في تاريخه، حيث بلغ ٤,٠ لكل ١ ٠٠٠ مولود حي. وتحتل كوبا

وشاهد على روح الاستعجال التي يجب أن نواصل بها العمل من أجل تعزيز المنجزات المسجلة حتى الآن.

وهذا أمر واضح بشكل خاص، ونحن نفكر في التحديات التي لا تزال قائمة في مجال مكافحة الفقر المدقع والتصدي لأعمال العنف، لا سيما ضد النساء والأطفال، ومواجهة الأزمات الإنسانية، والتصدي للنزاعات، وتعزيز النهوض بحقوق الإنسان. ومن المقلق، كما ورد في تقرير الأمين العام، استمرار عيش أكثر من ٧٣١ مليون شخص، أي ١٠ في المائة من سكان العالم في فقر مدقع، وكفاحهم من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية، حيث ظل حوالي ٧١ مليون شخص مشردين قسراً بسبب النزاعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق، وقد تأثر أكثر من ٦٠ مليون شخص بشكل مباشر جراء الكوارث الطبيعية خلال عام ٢٠١٨.

أولاً، نشيد بمجهود الأمين العام لمعالجة هذه المسائل، بما في ذلك من خلال الإصلاحات التي شهدتها المقر ومنظومة الأمم المتحدة على حد سواء. والهدف من ذلك هو ضمان أن تكون المنظمة بارعة بما يكفي لتوفير نوعية وكمية الدعم الذي تحتاجه الدول الأعضاء لضمان تحقيق نتائج حقيقية في الميدان على الصعيد الوطني. وتؤكد الإصلاحات التي أدخلت على نظام الأمم المتحدة الإنمائي وعملية إصلاح الإدارة، وكذلك إصلاحات منظومة السلم والأمن، الحاجة إلى إجراء تقييم مستمر حتى يتسنى إدخال تعديلات مناسبة لتحقيق أقصى قدر من التأثير طوال فترة التنفيذ. إن ضمان مواءمة تدابير الإصلاح الجديدة هذه سيتيح وضوح الاتجاه والتنسيق فيما بينها. وسيوفر أيضاً فعالية التدخلات الاستراتيجية التي تقوم بها مختلف هيئات الأمم المتحدة العاملة في بلداننا. وبذلك، فإننا نتفق مع الأمين العام على وجوب ترسيخ الشفافية والتنسيق والمساءلة في الإجراءات.

المتحدة على كوبا، والذي يهدف إلى تدمير النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي يختاره الشعب الكوبي بحرية. إنه انتهاك صارخ لحقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك الحق في التنمية. ولا يزال الحصار يمثل العقبة الرئيسية أمام تنمية بلدنا، وعملية تحديث النموذج الاشتراكي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي وضعه شعبنا. ورغم الحصار الإجرامي، تواصل كوبا تحقيق التقدم. وتزايد وحدة وتصميم شعبها في مواجهة العقوبات والصعوبات، كما يتضح من النتائج التي لا يمكن إنكارها والتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أختمت كلمتي بتكرار دعمنا لعملكم، سيدي الرئيس، وخاصة في مجال الدفاع عن تعددية الأطراف والدبلوماسية من أجل السلام والتنمية واحترام الدول.

السيدة بيلي (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد جامايكا البيانات التي أدلى بها ممثلو سانت لوسيا، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية (انظر A/74/PV.54)، وغيانا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبليز، بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

ويرحب وفد بلدي بفرصة التفكير بشأن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/74/1. ونثني على الأمين العام على تقريره الجيد، والوضوح الذي قدمت به المعلومات الواردة فيه. واسمحوا لي أن أقدم بعض الملاحظات الموجزة بشأن عدد من النقاط الرئيسية.

أولاً، من المهم قدرة المنظمة على الإشارة إلى تحقيق نتائج ملموسة خلال العام الماضي. إنها توفر مقياساً مفيداً لقياس مدى تمكننا جميعاً من الوفاء بالولاية التي كلفنا بها ميثاق الأمم المتحدة، أي العمل سعياً لتحقيق رفاه جميع الشعوب. ويجسد ذلك عمل تعددية الأطراف في أبهى صورها. إنه دليل على أن عمل المنظمة لا يزال وجيهاً وحاضراً في الحياة اليومية للناس،

الرامية إلى وضع استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ وبناء قدرة على الصمود في مواجهته وتغتنم هذه الفرصة للإشادة بالتزام الأمين العام الشخصي بالتصدي لتغير المناخ، كما اتضح في مؤتمر قمة العمل المناخي الذي اختتم أعماله مؤخرا.

وتتعلق النقطة الخامسة في بياني بالتهديدات الجديدة والناشئة التي تجلت مع بداية التقدم التكنولوجي. والأرقام غنية عن البيان. فتقرير الأمين العام يشير إلى الجريمة السيبرانية التي تدر إيرادات تقدر بنحو ١,٥ تريليون دولار كل عام. ويتصل ذلك مباشرة بإشارتي في وقت سابق إلى الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إذ أن الجماعات الإجرامية عبر الوطنية تستعين بتقنيات الفضاء الإلكتروني في أنشطتها غير المشروعة. ومما يثير القلق بنفس القدر التهديدات التي يشكلها احتمال استخدام الذكاء الاصطناعي والفضاء الإلكتروني الفضاء الخارجي كأسلحة. ويجب علينا أن نعمل معا لمواجهة هذه المسائل، إذ أن ثمة تقدما سريعا في استحداث منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل واستخدام الذكاء الاصطناعي كسلاح. وتحقيقا لتلك الغاية، سندرس بعناية تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي لنرى كيف يمكننا تسخير التكنولوجيات الجديدة من أجل الصالح العام، دعما لأهداف التنمية المستدامة.

أختتم بياني بالإعراب عن دعم جامايكا القوي للجهود الرامية إلى تعزيز المزيد من التكافؤ بين الجنسين في الأمم المتحدة. ويسرنا أن نلاحظ أن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في فريق الإدارة العليا وفي صفوف المنسقين المقيمين وأن هناك شبه تكافؤ في صفوف القيادة العليا على نطاق المنظمة. وما يثلج صدرنا كذلك استمرار التركيز على منع التحرش والاستغلال الجنسيين، وكذلك على تكوين قوة عاملة شاملة للجميع.

السيد غفور (سغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بكم، السيد الرئيس، على قيادتكم في عقد هذه الجلسة وعلى حضوركم هنا خلال المناقشات التي جرت في وقت سابق

ثانيا، يتضح من تقرير الأمين العام بأنه لا توجد حلول سريعة للتحديات التي نواجهها كمجتمع دولي، كما أنه لا يوجد نهج فريد يجب تطبيقه للتصدي لهذه التحديات. ويجب أن تأخذ الاستجابات بعين الاعتبار الديناميكيات الميدانية، والطبيعة متعددة الجوانب للمشاكل. ونشجع هذا النهج فيما يتعلق بالتحديات الأمنية التي لا تزال بارزة بوضوح، بما في ذلك من حيث صلتها بالشبكة المعقدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتوفر هذه الأنشطة غير المشروعة سوقا مربحة للراغبين في الاستفادة من مكاسبها غير المشروعة. إن النجاح في مكافحة التهديد المستمر الذي يمثله هذا الوحش يتطلب التعاون على جميع المستويات. لذلك، يجب أن تعزز منظومة الأمم المتحدة قدراتها باستمرار حتى تظل شريكا يمكن التعويل عليه في هذا الصدد.

وتتعلق نقطتي الثالثة بوسائل التنفيذ. ويظل ذلك أولوية بالنسبة لجميع المعنيين، وليس فقط البلدان النامية. ولا يمكن إحراز تقدم حقيقي بدون موارد كافية وقابلة للتنبؤ ومستدامة. وهذا لا يصدق على تنفيذ الدول الأعضاء للسياسات فحسب، ولكن أيضا على قدرة المنظمة على الاضطلاع بولايتها بفعالية. لذلك، نشاطر الأمين العام قلقه العميق إزاء النقص الحاد في السيولة المالية والعجز المالي، اللذين يواجهان المنظمة، ونأمل اتخاذ إجراءات إيجابية لتفادي هذه الأزمة.

رابعا، يتشاطر وفد بلدي استنتاج الأمين العام الرصين فيما يتعلق بالتهديد الأساسي الناجم عن تغير المناخ. وفي الواقع، إنه أمر مذهل. وكما يلاحظ الأمين العام، تؤثر الكوارث المرتبطة بتغير المناخ على ٣٥٠ مليون شخص في المتوسط كل عام، كما أن الاحترار العالمي كل يوم يعكس مسار وتيرة المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس، ويُفاقم معدلات الفقر. وقد أصبح ذلك يشكل الواقع الجديد بالنسبة للكثيرين منا، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولذلك تؤيد جامايكا بقوة الجهود

تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف، من المهم جدا أن يتحمل كل عضو في الأمم المتحدة مسؤوليته عن التقيد بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويحمل كل منا على عاتقه مسؤولية عن دعم عمل الأمم المتحدة حتى نتمكن من دعم عمل الأمين العام بصورة جماعية وفردية.

وتتمثل النقطة الثانية التي أردت أن أثيرها في أننا نرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لإصلاح المنظمة وجعلها أكثر ملائمة للغرض المنشود منها. وقد كانت إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بهدف تمكين المنسقين المقيمين وإنشاء جيل جديد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، جزءا رئيسيا من عملية الإصلاح هذه. ونشيد بالتعزيز التدريجي لاستجابة الأمم المتحدة للاحتياجات القطرية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونلاحظ الحوار الجاري مع الشركاء الوطنيين لوضع مجموعة جديدة من أطر الأمم المتحدة التعاونية للتنمية المستدامة.

إننا نعلم أن هناك بعض الولايات غير المنجزة التي تتطلب الإنجاز على وجه السرعة. وتطلع، في ذلك الصدد، إلى الانتهاء في أقرب وقت ممكن من إصلاح اللجان الاقتصادية الإقليمية واستعراض المكاتب المتعددة الأقطار. فمن شأن تلك الإصلاحات أن تكفل تعزيز التنسيق أقوى على نطاق المنظومة على جميع المستويات وتحسين دعم ومساعدة الجهود المبذولة على الصعيد القطري التي تقودها الحكومات الوطنية وتمسك بزماتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي الوقت نفسه، من المهم ضمان أن تواصل المنظمة إجراء تعديلات وتحسينات وتصحيح المسار، إذا لزم الأمر، خلال مرحلة التنفيذ. وفي نهاية المطاف، يجب أن تكون عملية الإصلاح قادرة على الوفاء بولايتها وتحقيق نتائج للشعوب.

والنقطة الثالثة التي أردت إثارتها هي أنه لا يزال يساور وفد بلدي القلق إزاء الحالة المالية للمنظمة، التي واجهت في العام الماضي أسوأ أزمة سيولة خلال ما يزيد على عقد من

من هذا الصباح (انظر A/74/PV.54) وبعد ظهر اليوم. وكذلك أشيد بوجود رئيسة ديوان الأمين العام، الذي يمثل أمرا بالغ الأهمية لأن هذه مناقشة هامة جدا بالنسبة لنا جميعا. وقد كان وفد بلدي من بين الوفود التي اقترحت تحديد موعد جديد لهذه المناقشة في وقت أبكر من السنة لجعلها مثمرة وكذلك تفاعلية. وأود أن أشكركم، السيد الرئيس، على تلبية طلبنا.

يشكل التقرير السنوي للأمين العام (A/74/1) آلية هامة للشفافية والمساءلة ولإبقاء الدول الأعضاء على علم بما قامت به المنظمة خلال العام المنقضي للوفاء بولايتها ولتقييم ما تحدثه من أثر على الأرض. وأشكر الأمين العام على إحاطته الشاملة جدا في هذا الصباح (انظر A/74/PV.54) وعلى تقريره الخطي المقدم للنظر فيه. ونرحب بالصيغة المحدثة للتقرير، الذي يحدد بوضوح شديد الأولويات الرئيسية للمنظمة لهذا العام، فضلا عن السياق والأهداف الرئيسية والنتائج والتوقعات لمختلف المجالات قيد النظر.

وأود أن أثير عدة نقاط بالإضافة إلى النقاط التي أثيرتها في هذا الصباح انظر (A/74/PV.54). أولا، من الواضح، كما يشير الأمين العام في مقدمة التقرير، أن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها لا تزال مهمة اليوم كما كانت عندما أنشئت المنظمة لأول مرة. ومما يؤسف له أننا نشهد تراجعاً عن تعددية الأطراف حتى في الوقت الذي يواجه فيه العالم تحديات عبر وطنية خطيرة ومتنامية لا يمكن لأي دولة عضو أن تتصدى لها بمفردها. ووجود نظام عالمي متعدد الأطراف يستند إلى القواعد أمر أساسي إذا أردنا أن نعالج مشاكل عصرنا المعقدة. وتضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم بوصفها منبرا للتواصل والتعاون العالميين على أساس مبادئ الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة والقانون الدولي. وقد جاءت تلك الرسالة واضحة وجليّة في البيانات التي أدلى بها قادتنا خلال الأسبوع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

وإذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في هذا العام وإذ نستعد جميعا لإعادة

المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي والفرق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن الفضاء الإلكتروني. ونعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور حاسم في إنشاء هيكل عالمي جديد للتعاون الرقمي وفي المساعدة على توسيع نطاق توافق الآراء بشأن معايير السلوك المسؤول في الفضاء الإلكتروني.

والنقطة الأخيرة التي أريد أن أوضحها هي أننا نرحب بإطلاق الأمين العام لمبادرة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة لبدء حوار عالمي عابر للحدود ويشمل جميع القطاعات والأجيال بشأن تحارب الناس وتوقعاتهم ورؤيتهم للمستقبل. وفي ذلك الصدد، يسرنا غاية السرور أن الأمين العام يركز على إشراك الشباب في مناقشة أهم المسائل لديهم - بشأن المستقبل الذي يريدونه وتوقعاتهم بشأن الكيفية التي يمكن أن يساعد بها التعاون الدولي في تحقيقها. ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن الآراء والأفكار التي انبثقت عن جلسات الحوار بشأن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة أثناء الحدث الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياي بالتأكيد مجددا على دعم سنغافورة لما تقومون به من عمل، سيدي الرئيس، وكذلك لما يضطلع به الأمين العام من عمل، في الوقت الذي نعمل فيه جميعا بصورة جماعية على تنفيذ الولايات التي حددتها الدول الأعضاء للأمم المتحدة. وسنغافورة ملتزمة التزاما كاملا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق مستقبل أفضل لجميع شعوبنا.

السيدة باسولس ديلغادو (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية):
أشكركم جزيلا الشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وأود أنا أيضا أن أطلب إلى رئيسة ديوان الأمين العام أن تنقل

الزمن. ونقدر جهود الأمين العام للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية على تنفيذ الولايات في ظل البيئة المالية الصعبة، بما في ذلك من خلال فرض تدابير تقشف مؤقتة. وعلى الرغم من أن تلك التدابير مؤلمة، فإننا ندرك أنها ضرورية لضمان استمرار عمليات المنظمة.

غير أننا يجب أن نعترف كذلك بأن السبب الجذري للأزمة يكمن في استمرار حجب المساهمات، ولن يحل أي قدر من تدابير التقشف والمرونة في إدارة الميزانية مشكلة الافتقار الأساسي للموارد. ويقع على عاتق جميع الدول الأعضاء التزام قانوني ومالي بدفع مستحققاتها بالكامل في الوقت المحدد ومن دون شروط. بل أن ذلك هو أساس النظام المتعدد الأطراف الذي اتفقنا جميعا على دعمه وإنشائه من البداية. وستظل سنغافورة تلتزم بدعم جهود الأمين العام الرامية إلى تأمين مساهمات مالية كافية ويمكن التنبؤ بها، ونحث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة - بالكامل وفي الوقت المحدد ومن دون شروط.

وتتمثل النقطة الرابعة التي أردت أن أثيرها في أننا نرحب بتركيز الأمين العام المستمر على تعزيز التعاون الدولي والعمليات الشاملة للجميع من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة. ومع ذلك، من الواضح أنه حتى ونحن نسعى جاهدين إلى زيادة فوائد التكنولوجيا إلى الحد الأقصى من أجل دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، يجب علينا كذلك أن نقلل إلى أدنى حد من آثارها السلبية. ويتطلب ذلك تحسين التنسيق والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة. ونرحب بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي ونتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات ومتابعة توصياته. ونعتقد أن التقرير سيكمل العمل الذي يجري الاضطلاع به في مختلف عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان

الذي نشر فيه، وينطوي، على وجه الخصوص، على تناول مجموعة من المسائل التي لا يمكن سردها بشكل شامل والتي تمثل أولويات بالنسبة لإسبانيا.

أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بمعالجة الإجراءات المتعلقة بالمناخ والانتقال العادل، فقد تحدث الأمين العام ببلاغة شديدة في وقت سابق اليوم (انظر A/74/PV.54). وإسبانيا ليست مقتنعة اقتناعا راسخا بإلحاحها فحسب، بل إنها ملتزمة التزاما راسخا أيضا بالاضطلاع بالمهمة التي تنتظرنا جميعا. وقد تم توضيح التزام إسبانيا بجلاء قبل الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأثنائها، في مدريد، وسيستمر في عام ٢٠٢٠ في مؤتمر المحيطات، والاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في غلاسغو. وفي إسبانيا، يجب أن نعمل على وجه السرعة بالتحويل الإيكولوجي لاقتصادنا وأن نلتزم التزاما قاطعا بإنجازه بطريقة منصفة. ويجب علينا جميعا أن نرقى إلى مستوى المسؤوليات المتصلة ببلداننا، وكذلك بالشعوب والبلدان الأشد تأثرا بتغير المناخ، التي تشكل ضحية آثاره الأشد تدميرا.

ثانيا، فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، كما نعلم جميعا، سيصادف عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين+٢٥). ولدينا فرصة ذهبية لإعادة تأكيد الأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين وتعزيزها وإعادة تأكيد التزامنا بها. ونتفق مع من قالوا في وقت سابق بشأن أنه يجب علينا أن نعيد النظر فيما حققناه فيما يتعلق بهذه المسألة والمضي قدما، ولكن أيا منا هذه تجربنا قبل كل شيء على السعي إلى تجنب إضاعة المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في السنوات الماضية. فلا يمكن أن نتراجع، ويجب ألا نفعل ذلك.

وزيادة مستوى التمكين الاقتصادي والسياسي للنساء وإبراز دورهن كجهات فاعلة اجتماعية ووضع سياسات عدم

إليه خالص شكرنا على عرضه في وقت سابق، باقتدار وبصفة شخصية، رؤيته بشأن أولويات المنظمة لعام ٢٠٢٠.

وتؤيد إسبانيا البيان المفصل الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وحرصا على الوقت، لن أناقش بعض المواضيع التي تناولها ذلك البيان بالفعل.

على نحو ما قال رئيس الحكومة الإسبانية في المناقشة العامة التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، فإن تعددية الأطراف هي الأداة الوحيدة التي توفر حلا للتحديات الراهنة (انظر A/74/PV.4). كما أنها تجسد الالتزام الجماعي الذي يوحدنا، والذي تعهدنا به دون استثناء بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأمام المجتمع الدولي بأسره.

وقد أشار عدد من الزملاء في وقت سابق في بيانناهم إلى ضرورة ترجمة عبارات تأييد تعددية الأطراف إلى أفعال. ونتفق تماما مع ذلك التأكيد، الذي أود أن أضيف إليه الحاجة - بل الحاجة الملحة فعلا - إلى أن تتمكن من أن نتقاسم مع مجتمعاتنا ودافعي الضرائب قصص النجاح والنتائج الإيجابية التي لا شك فيها الناجمة عن هذا النوع من تعددية الأطراف الذي أشير إليه. ويجب أن يتم تقاسم قصص النجاح هذه مع التركيز على الشباب، الذين يجب أن نشرح لهم كل يوم أسباب التعلم وتقدير أهمية الحوار وقبوله والتعاون المتعدد الأطراف.

وتقدر إسبانيا برنامج الإصلاحات الذي يضطلع به الأمين العام وتدعمه. ونرى أن العام الذي أطلقت فيه تلك الإصلاحات - ٢٠١٩ - شهد نتائج إيجابية. ويجب أن يشهد عام ٢٠٢٠ توطيدها، حيث إننا جميعا في حاجة ماسة إلى وجود منظمة أكثر تكيفا مع التحديات الرئيسية الراهنة التي يمكننا من خلالها تعزيز تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد الذي تستند إليه. ونرى أن تلك المهمة تشكل في المقام الأول مسألة تتعلق بالقدرة على تحقيق الجزء الأفضل من أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل الخاص بها،

بطبيعة الحال، دعم ضحايا الإرهاب. وسنركز جهودنا في هذا الاتجاه طوال عام ٢٠٢٠.

في الختام، ابتداء من يوم ٢٦ حزيران/يونيه، وهو تاريخ توقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، سنبداً بشكل جدي في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، وهو أمر بالغ الأهمية، بالنظر إلى البيئة الدولية الراهنة. فلنجعله احتفالاً مفيداً لنا جميعاً، وقبل كل شيء للشباب الذين يراقبوننا ويستمعون إلينا، والذين سيكونون هم من يحمل الشعلة التي سنسلمها لهم في هذا المجال.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على استجابته للنداءات التي وجهها الأعضاء لتغيير موعد هذه المناقشة. إن بداية العام تشكل في الواقع لحظة مناسبة للتطلع إلى المستقبل والاستماع إلى الأمين العام وتبادل أفكارنا بشأن الأولويات والتحديات. ونأمل أن يشكل ذلك عنصراً أساسياً جديداً في برنامج عمل الجمعية العامة.

إن مرور ٧٥ عاماً على ميلاد الأمم المتحدة أمر يدعو للفخر، ولكن ونحن على مشارف عام الاحتفال هذا، تصطدم التوقعات الكبيرة بمشاعر القلق والإحباط. فلم يسبق مطلقاً أن بدت الأمم المتحدة كمنظمة لا غنى عنها أكثر مما هي عليه اليوم، ولكن لم تكن هناك في أي وقت مضى شكوك أكثر وضوحاً في قدرتها على التصدي للتحديات العالمية. ومهمة الأمم المتحدة، بالطبع، هائلة. ولكن التحدي الذي ستكون مواجهته شاقة في ظل أي ظرف من الظروف يمكن أن يصبح التصدي له مستحيلاً تقريباً عندما تخفض الدول استثماراتها السياسية والمالية في المنظمة أو توقفها.

وفي ضوء الطابع الملح للأخطار الحالية - وأبرزها تغير المناخ - لا يمكن أن يكون هناك وقت أسوأ لتبتعد فيه الدول عن الحلول العالمية التي تشكل الأمم المتحدة موطنها الطبيعي،

التسامح إطلاقاً إزاء التحرش الجنسي والاعتداء والاستغلال الجنسيين وتعزيزها وكفالة حصول الفتيات على التعليم وحماية الحقوق الجنسية والإنجابية ليست سوى بعض المسائل التي سيركز عليها عملنا بنشاط في عام ٢٠٢٠.

ثالثاً، فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، نتفق مع الأمين العام على ضرورة توسيع قدرة المنظمة وعملها في ذلك المجال، ليس فقط لأنه من المنطقي تجنب التكاليف الاجتماعية والبشرية والاقتصادية والنفسية للنزاعات، ولكن أيضاً لأن منع نشوب النزاعات يدل على أن تعددية الأطراف ليست قيمة فحسب، بل يمكن كذلك أن تحقق نتائج ملموسة. وفي هذا المجال، يجب أن تكون مشاركة المرأة هادفة وواضحة. وسنظل ملتزمين التزاماً كاملاً بخطة المرأة والسلام والأمن، على النحو المبين في المبادرة الإسبانية الفنلندية، التزام ٢٠٢٥، التي يعرفها الجميع هنا.

ونؤيد عمل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ونتطلع إلى استعراض عام ٢٠٢٠ لهيكل بناء السلام والأمن المقرر إجراؤه في نيسان/أبريل، والذي سيكون، في رأينا، هاماً وقادراً على تسليط الضوء على أوجه النجاح التي تحققت حتى الآن. وفي سياق منع نشوب النزاعات، لا يفوتني أن أذكر، ولو بإيجاز، الأثر الكبير الذي تحدثه أعمال المنظمة بشأن مكافحة خطاب الكراهية وحماية دور العبادة.

وأخيراً، وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير بإيجاز إلى اثنتين من الأولويات الأخرى - والإيجاز لا يجسد أهميتهما.

أولاً، في الوقت الذي تتعرض فيه حقوق الإنسان وسيادة القانون للهجوم في مجالات عديدة، يجب أن يكون الدفاع عنهما وعن عالميتهما جزءاً لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة ومناورة توجه عملنا المتعدد الأطراف.

ثانياً، لا يزال منع آفة الإرهاب ومكافحتها مسألة رئيسية بالنسبة لإسبانيا في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك،

وقد نجحت الجمعية العامة في العمل معا للتغلب على تقاعس المجلس في الماضي. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفي أعقاب استخدام حق النقض ضد مشروع قرار مجلس الأمن S/2011/612 بشأن الجمهورية العربية السورية (انظر S/PV.6627)، أنشأت الجمعية، بدعم هائل من الدول الأعضاء، "الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١" (القرار ٢٤٨/٧١). وقامت الآلية، التي بدأت عملها بسرعة، بعمل فعال للغاية لضمان المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها جميع أطراف النزاع السوري، ويُنظر إليها على نطاق واسع باعتبارها آلية للمساءلة ينبغي تكرارها في حالات أخرى؛ وحدث ذلك بالفعل في ميانمار. وانتهى العمل الذي بدأ في عام ٢٠١٦ بنجاح في نهاية العام الماضي.

وقررت الجمعية العامة، مرة أخرى بأغلبية ساحقة، أن تمول الآلية بالكامل من الميزانية العادية للأمم المتحدة (القرار ٧٤/٢٦٢). ونود أن ننتهز هذه الفرصة لشكر جميع الذين صوتوا مؤيدين للآلية، كما نشكرهم على أعمال المساءلة الفعالة المضطلع بها في الجمعية العامة. أما أولئك الذين حاولوا تقويض شرعية هذه المبادرة بخطابات وحجج زائفة تم دحضها منذ فترة طويلة فقد أظهروا أنهم لا يعارضون فحسب إطلاق عملية تدعمها الأمم المتحدة لتحقيق العدالة لضحايا النزاع السوري، ولكنهم يسعون أيضا إلى تقويض سلطة الجمعية.

ربما تكون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي أعظم إنجاز حققته الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، فهي خطة عمل شاملة ومتزايدة للعقد المقبل. ومع انقضاء ثلث مرحلة تنفيذها، أحرز تقدم هام في بلوغ عدد من الأهداف والغايات، منها على سبيل المثال الانخفاض الكبير في انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر واستمرار انخفاض معدل انتشار

ولا سيما المشاكل التي يعرف الجميع أن حلها يجب أن يكون نتيجة للتعاون العالمي المشترك. وبالنسبة للغالبية العظمى من الدول، فإن الاستجابة الوحيدة يمكن أن تتمثل في زيادة مشاركتها ومواصلة الحوار مع أولئك الذين ينصرفون عن تعددية الأطراف. ومن المؤكد أن حكومة ليختنشتاين ملتزمة بمسار العمل هذا.

لقد كان صون السلم والأمن الدوليين هو الهدف الأساسي للدول التي بادرت إلى إنشاء الأمم المتحدة. وحتى يومنا هذا، فإن عمل مجلس الأمن هو ما يحدد بقوة النظرة إلى المنظمة، فضلا عن الجانب الأكبر من التغطية الإعلامية. وعليه، فإن من المؤسف للغاية أن تتناقص على نحو مطرد فعالية المجلس في الاضطلاع بمهامه.

ولعل أوضح تعبير عن الشلل السياسي في المجلس هو زيادة استخدام حق النقض على مدى السنوات الماضية. ولكن استخدام حق النقض، عندما يحدث، لا يوضح سوى جزء صغير من المشكلة لأنه في الغالب لا تُقدم المقترحات حتى للنظر فيها بسبب التهديد باستخدام حق النقض أو بسبب عدم مناقشة الحالة من الأساس. ويمكننا أن نعرب عن توقعاتنا، من خارج المجلس، على سبيل المثال، في حالات الفظائع الجماعية، وهو سبب توقيع ١٢١ دولة على مدونة قواعد السلوك للمساءلة والاتساق والشفافية.

ومع ذلك، علينا أيضا أن نفكر في مسارات عمل بديلة في الحالات التي يصر فيها المجلس على عدم الاضطلاع بمهامه. ونعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تجتمع دائما كلما استخدم أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن حق النقض. وينبغي أن يحدث ذلك، بطبيعة الحال، في إطار زمني محدد وضيق وبنائج مفتوحة، مما يعني أن اتخاذ الجمعية العامة لإجراء أمر ممكن، ولكنه ليس ضروريا. ومن شأن إجراء كهذا أن يعزز إلى حد كبير دور الجمعية العامة والمنظمة ككل.

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة تتيح لنا الفرصة لتعزيز إيماننا بمقاصد المنظمة ومبادئها وتصميمنا عليها. وعلى نحو ما قال الأمين العام، فإننا نبدأ السنة باضطرابات جديد ومعاناة طويلة الأمد، بينما تستمر الإجراءات الانفرادية في اختبار قواعد التعاون الدولي (انظر A/74/PV.54). ومع ذلك، تعتقد ماليزيا أن السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة هو السبيل المستدام الوحيد للتصدي للتحديات العالمية في التحرك نحو إيجاد عالم أكثر سلماً وازدهاراً واستدامة.

وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي مواصلة دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة لكي تكون في مستوى المهمة المنوطة بها. ومن المخيب للآمال، في ذلك الصدد، ملاحظة أن عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة في عام ٢٠١٩ كان أقل مما كان عليه في عام ٢٠١٨. ومن المؤكد أن ذلك الوضع سينال من القدرة على تنفيذ الولايات والبرامج المعتمدة. وتدعو ماليزيا جميع الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ومن دون شروط. وينبغي لنا، في الوقت نفسه، أن نتجنب إجراء تغييرات تحد من فعالية الأمم المتحدة ومن خضوعها للمساءلة وقدرتها على الاستجابة أساساً.

ويذكر التقرير أن أكثر من ٧٠٠ مليون شخص لا يزالون يعيشون في الفقر المدقع. ولذلك لا بد من تعزيز التعاون الدولي، من خلال الشراكات بين القطاعين الخاص والعام والتمويل الكافي والحلول المبتكرة، الآن أكثر من أي وقت مضى ونحن ندخل عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد عقدت حكومة بلدي وفريق الأمم المتحدة القطري مؤتمر قمة ماليزيا بشأن أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ في كوالالمبور في الفترة من ٦ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وستواصل ماليزيا العمل مع الشركاء الدوليين لضمان التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة من أجل إنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

الفقر المدقع. والأهم من ذلك أنه، ربما، في العديد من البلدان، هناك وعي متزايد بالأهمية البالغة لخطة عام ٢٠٣٠، من حيث كيفية تأثر كل شخص بصورة فردية وجماعية، فضلاً عن حجم المسؤولية التي تلقيها الخطة على عاتقنا جميعاً.

ويسرنا أن نرى المجالات التي عززت فيها أهداف التنمية المستدامة الأنشطة التي يضطلع بها الشباب، ولا سيما في مسألة الحكومات عن جهودها الرامية إلى اتخاذ إجراءات مجدية في مجال المناخ. ولكن الصورة العامة، بطبيعة الحال، مختلطة. فالتقدم المحرز في تنفيذ بعض الأهداف الحاسمة، مثل الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، غير كاف، وينطوي على خطر إبطاء أو منع إحراز تقدم في مجالات أخرى. وسنركز على تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وما يتصل به من أهداف وغايات كحافز لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة. وسنشارك في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية الأولى من نوعها للجمعية العامة بشأن الفساد في عام ٢٠٢١، على وجه الخصوص، وكذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والعمليات الرئيسية الأخرى في الأشهر المقبلة.

كما تعهدنا، مع شركائنا من أستراليا وهولندا، بالمساعدة في التصدي للرق المعاصر والاتجار بالبشر، اللذين يشكل استمرارهما عقبة رئيسية أمام تحقيق ثلاثة من أهداف التنمية المستدامة. وتوفر مبادرتنا لحشد التمويل لمكافحة الرق والاتجار خطة للقطاع المالي العالمي لكي يضطلع بدوره في مجالات الامتثال والاستثمار المسؤول والابتكار المالي من أجل إنهاء الرق والاتجار. وسنعمل مع أعضاء الأمم المتحدة لترجمة هذه الخطة إلى إجراءات في الأشهر المقبلة.

السيد عبيد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/74/1). وأود أن أعرض آراء ماليزيا بشأن التقرير.

المصلحة من أجل تفادي نشوب حرب نووية ومن أجل القضاء على الأسلحة النووية.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نشكر الأمين العام على عرض تقريره عن أعمال المنظمة، الوارد في الوثيقة A/74/1 (انظر A/74/PV.54). ونعرب، في الوقت نفسه، عن تقديرنا لعمله في تنفيذ ولايته.

ونود كذلك أن نشيد بالرئيس على عقد هذه الجلسة وعلى الصيغة التي اختيرت للنظر في هذا البند من جدول الأعمال خلال الدورة الحالية، التي مكنت من إجراء حوار تفاعلي حقيقي مع الأمين العام من أجل مناقشة أولوياته ومقترحاته الرئيسية للعمل في العام الحالي.

ويجسد التقرير المعروض علينا التقدم الكبير الذي أحرزته المنظمة في مختلف المجالات، وهي السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وعمليات حفظ السلام ونزع السلاح والهجرة واللاجئين، فضلا عن التحديات العديدة التي لا تزال قائمة، بما في ذلك تغير المناخ، وانتشار الفقر وتزايد أوجه عدم المساواة والإرهاب وانتشار خطاب الكراهية وكراهية الأجانب، من بين أمور أخرى.

واليوم، يساورنا القلق إزاء الاتجاهات الناشئة والمتنامية نحو النزعة الأحادية، فضلا عن أيديولوجيات التفوق التي تنسف المساواة بين البشرية وتنوعها، من قبل دولة تؤمن بأنها فوق القانون الدولي وتستخدم قوتها العسكرية وأيديولوجيتها القائمة على "الاستثنائية" من أجل فرض هيمنتها على سيادة جميع شعوب العالم. فتلك عودة إلى أحلك لحظات القرن الماضي، عندما أدت المصالح المحلية الوطنية مقترنة بطموح للسيطرة على العالم، إلى استخدام القوة المسلحة من دون رقابة قانونية دولية وحرب لا نهاية لها كوسيلة للقمع والتوسع. إنه عالم من دون ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤيد ماليزيا أيضا دعوة الأمين العام إلى تعزيز جميع مصادر تمويل التنمية، ولا سيما من خلال التزام البلدان المتقدمة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وفقا لخطة عمل أديس أبابا.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، تتشاطر ماليزيا خيبة الأمل في أعقاب المؤتمر الخامس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في مدريد. فعدم التوصل إلى نتائج قوية تعزز اتفاق باريس يزيد من المخاطر على مؤتمر القمة القادم المعني بالمناخ، الذي سيعقد في غلاسغو هذا العام. ونعتقد أنه ينبغي للوثيقة الختامية أن تجسد مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وأن تسترشد بها.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن، ستواصل ماليزيا دعم الجهود الرامية إلى حل النزاعات بالوسائل السلمية. وسنظل نلتزم، بوصفنا أحد البلدان الـ ١٥٤ التي أيدت إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التزاما كاملا بتنفيذه.

وقد كانت ماليزيا أيضا في طليعة مكافحة التطرف. ونتطلع إلى الاستعراض السابع الذي يجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي سيعقد في حزيران/يونيه من هذا العام. ونأمل أن نعمل مع المجتمع الدولي في التصدي للتحديات الراهنة الرامية إلى تحقيق هدف بناء القدرة المؤسسية والاجتماعية على الصمود في مواجهة خطاب الكراهية والتطرف والإرهاب.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، لا تزال ماليزيا تعلق أهمية قصوى على هدف نزع السلاح العام الكامل، ولا سيما فيما يتعلق بالتهديد الوجودي الذي تشكله الأسلحة النووية. وإذ تراعي ماليزيا للذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتمديدتها إلى أجل غير مسمى، فإنها ستعمل عن كثب مع جميع أصحاب

بالتزاماته تجاه المنظمة في الوقت المناسب، فإنه لم يستطع القيام بذلك بسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني المفروض علينا، عملياً، من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الإطاحة بحكومة الرئيس نيكولاس مادورو موروس المنتخبة دستوريا وديمقراطياً. وما يسمى بالجزءات لا يشكل عقاباً جماعياً لا إنسانياً ضد كامل شعبنا فحسب، بل يبدو الآن أنه أداة لمنعنا من أن نتمكن من ممارسة مسؤولياتنا في الأمم المتحدة بصورة كاملة وفعالة، كما يتطلب ذلك اتفاق المقرر نفسه. وكل ذلك نتيجة لآثار سياسات البلد المضيف التي تتجاوز الحدود الإقليمية المتمثلة في خنق فنزويلا وإرهابها اقتصادياً. ولذلك فإن التدابير القسرية الانفرادية ليست أداة لتلبية الرغبة الاستعمارية الجديدة في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل كذلك لتقويض حقوق وامتيازات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لا تستسلم لابتزازها وتهديداتها.

ومع ذلك، لا يمكن لجمهورية فنزويلا البوليفارية اليوم إلا أن تجدد التزامها الراسخ باحترام وتعزيز ودعم والحفاظ على هذا العمل الإيماني في خير البشرية، أي ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن معايير القانون الدولي وتعددية الأطراف وجميع الجهود الرامية إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وإعمال حق شعوبنا في العيش في سلام.

وأخيراً، ندعو الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي إلى إحراز تقدم في ثلاثة مجالات محددة للغاية. في الوقت نفسه، ومن خلال رئيس ديوان الأمين العام، الموجود معنا في هذه الجلسة، نعرب عن دعمنا الكامل للأمين العام في جهوده للمضي قدماً في هذا الاتجاه.

المجال الأول هو إدارة العلاقات الدولية بما يتفق تماماً مع مبادئ الاستقلال السياسي والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتسوية السلمية للنزاعات وحق الشعوب في تقرير المصير.

ولذلك السبب، وعلى الرغم من أننا كنا نفضل أخذ الكلمة في هذه المناسبة لكي نناقش بالتفصيل مضمون التقرير الذي عرضه علينا الأمين العام مع موجزه لأعمال المنظمة، فإن الحقيقة هي أن الوضع الدولي الحالي يجبرنا على التركيز على عنصر أساسي، استناداً بالتحديد إلى واحدة من التأكيدات الواردة في تلك الوثيقة:

”ولا يمكن التصدي للتحديات العالمية إلا بالعمل الجماعي.“ (A/74/1، الفقرة ٢٧)

ونود أن نضيف أنه لا سبيل آخر سوى تعددية الأطراف المبنية على الحوار والتعاون وفي إطار القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولذلك قررنا أن نركز بياننا اليوم على الحاجة إلى ضمان صحة مدونة قواعد السلوك تلك - التي حظرت الحرب صراحة وبشكل قاطع، قبل ما يقرب من ٧٥ عاماً، كأداة للسياسة الخارجية - وفعالية تطبيقها. وإذا لم ننجح في إحراز تقدم في ذلك الصدد، سيكون من الصعب جداً تحقيق التنفيذ الفعال للاتفاقات الدولية التي تتفاوض بشأنها هنا من أجل التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها.

ويجب أن نتذكر أن منظمنا تقوم على المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاقها التأسيسي. ومن بين هذه المبادئ مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، الذي يلزمنا جميعاً، من دون استثناء، باحترام نصه وروحه. فلا يوجد فرق بين الكبير والصغير أو بين الضعيف والقوي. وما من دولة يمكن أن تعلن أنها استثنائية وأن تقرر متى تمثل للميثاق ومتى تتجاهله على مزاجها. وبالمثل، فإننا ملزمون بالامتثال للوثيقة برمتها، وليست هناك إمكانية لتقرير أي جزء من الوثيقة نقبله وأي جزء نرفضه.

واليوم، ونتيجة لتلك الاتجاهات نحو النزعة الأحادية تحديداً، لا يحق لوفد بلدنا، كما هو معروف جيداً، أن يصوت في الجمعية العامة. فعلى الرغم من أن بلدنا يملك، لا الإرادة السياسية اللازمة فحسب، بل كذلك القدرة المالية على الوفاء

بدافع من الحاجة إلى ترشيد دورة عملنا على نطاق أوسع، أرى ثمة ميزة في الاقتراح الداعي إلى تعديلها حسب السنة التقويمية. يمكن تقديم التقارير السنوية في كانون الثاني/يناير، كما يمكن أن تبدأ فترة ولاية رئيس الجمعية العامة في كانون الثاني/يناير. وسيبقى الأسبوع الرفيع المستوى وعمل اللجان الرئيسية على ما هو عليه، مع إمكانية إدخال تعديلات على الدورات المستأنفة، على أن يتم ذلك في نهاية كل دورة من دورات الجمعية العامة باعتبارها ذروة عملنا خلال الدورة. ومن شأن ذلك أن يتيح لرئيس الجمعية العامة الاستعداد بشكل أفضل للأسبوع الرفيع المستوى و يتيح لقادتنا تقييم العمل المنجز خلال السنة.

وإذ أنتقل إلى التقرير (A/74/1)، أود أن أشدد على أنه في حين كان القصد منه أن يكون أداة لقادتنا لتقييم حالة الأمم المتحدة خلال المناقشة العامة، فإن هذا ليس هو الحال للأسف. لقد أصبحت المناقشة العامة يوما بعد يوم أقل تناولا للقضايا التي نواجهها بصورة جماعية وأقل شبيها لما ينبغي أن تكون عليه: أي حوار عالمي واحد بين أولئك الذين يقودون دولنا، والذي ينبغي أن ينبثق منه تفاهم عملي بشأن الإجراءات التي يجب أن تتخذ من أجل ضمان الأمم المتحدة التي نريدها والعالم الذي نريده.

إن تناقص جمهور المناقشة العامة هو جانب واحد من جوانب أهميتها المتناقصة. والعدد الكبير للغاية من الفعاليات الذي يعقد خلال الأسبوع الرفيع المستوى، سواء الاجتماعات الرفيعة المستوى أو الأحداث الجانبية، لا يحول انتباهنا عن المناقشة العامة فحسب، بل يجعل من المستحيل أيضا متابعة جوهر أي حدث. ويجب أن نضع قيودا على عدد الأحداث خلال الأسبوع الرفيع المستوى إذا أردنا الحفاظ على نوعية الجمعية العامة وفعاليتها باعتبارها واحدة من أهم أدوات تعددية الأطراف.

وإذ أنتقل الآن إلى حالة المنظمة، سأتناول ثلاث نقاط: السلام والأمن، وأزمة المناخ، والوضع المالي للأمم المتحدة.

ثانيا، تعزيز دور الأمم المتحدة وجميع القيم التي تمثلها من أجل إحراز تقدم في تحقيق عالم يسوده السلام والرخاء. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة منع استخدام منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، كسلاح حرب ضد دولها الأعضاء أو كأداة لدعم أنشطة زعزعة الاستقرار، بما في ذلك عن طريق حملات التضليل التي تتعارض مع واقع بلداننا، فضلا عن الانقلابات ضد الحكومات الدستورية الشرعية أو التدخل في الشؤون التي تندرج أساسا تحت الولاية الوطنية للدول.

وفي ذات السياق، نود أن نبرز أن فنزويلا، على سبيل المثال، أمة تعيش اليوم في سلام على الرغم من حملة العدوان المتعددة الأوجه ضدها. ولا يوجد أي صراع مسلح على الإطلاق في فنزويلا، وأي خلافات سياسية داخل بلدي سيقوم الفنزويليون بتسويتها دون تدخل أو توجيه، من خلال الحوار ووفقا لدستورنا الوطني.

المجال الثالث هو تعزيز تعددية الأطراف والدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق إعادة إطلاق مجموعة من الأصدقاء دعما لميثاق الأمم المتحدة لضمان أن نسير معا دائما على طريق السلام ومنع الاختفاء القسري لأهم صك قانوني وأخلاقي وفكري وضعته البشرية.

السيد مافرويانيس (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أرحب بتوقيت هذه المناقشة، الذي يتيح لنا مزيدا من الوقت للتحضير للدورة الرئيسية للجمعية العامة ومتابعتها على نحو أفضل، مما يتيح لنا الفرصة للتطرق إلى أدائنا في الآونة الأخيرة والتعلم من تجاربنا من أجل رسم مسارنا في المستقبل بشكل أفضل. ونرحب بعرض الأمين العام لأولوياته لعام ٢٠٢٠ في هذا الإطار (انظر A/74/PV.54)، ونرى أنه من المفيد إجراء مناقشة بشأن حالة المنظمة في بداية كل عام. وسأحاول أن أكون عمليا قدر الإمكان في بياني هذا.

وسيكون من الخطأ أيضاً ألا أذكر أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان حكمت مؤخراً مؤيدة لانطباق المبدأ القانوني المتمثل في عدم الإعادة القسرية على الأفراد الذين تهدد أزمة المناخ حياتهم. ويجب علينا جميعاً أن نلتزم بالتزامات حقوق الإنسان هذه قبل أن تصبح الدول غير صالحة للسكنى. ونحن بحاجة ماسة إلى استراتيجية شاملة تتجاوز التخفيف والتكيف وفرض قيود على الوقود الأحفوري. ويجب أن تنطوي هذه الاستراتيجية على إجابات فيما يتعلق بالبعد الإنساني لعواقب تغير المناخ وأن تتماشى مع الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان لجميع البشر.

وفيما يتعلق بالحالة المالية للأمم المتحدة، لا تزال على اقتناع بأن من المناسب دائماً الاستثمار في الأمم المتحدة من أجل الإبقاء على قوتها وأهميتها وضمان استمرار فعاليتها من خلال الإصلاح. ولهذا الغرض، نواصل بنشاط دعم مجموعة الإصلاحات الطموحة التي قدمها الأمين العام. ونشاط الأمين العام أيضاً شواغله بشأن مشاكل السيولة الملحة التي تعاني منها المنظمة، والتي تعوق للأسف قدرتها على العمل بشكل سليم. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نفكر بجدية في تجربة أزمة السيولة والدروس المستفادة منها.

ويلزم الآن أكثر من أي وقت مضى إجراء تقييم صادق واتباع نهج أكثر عقلانية وفعالية من حيث التكلفة وموجه نحو تحقيق النتائج يتماشى مع تحديات اليوم ويعتمد على أفضل الممارسات في جميع أنحاء العالم. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى زيادة التآزر والتكامل والتنسيق والفعالية من حيث التكلفة.

السيد مارغاريتان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن شكرنا للأمين العام على عرضه التقرير عن أعمال الأمم المتحدة (A/74/1) وعلى تحديد أولوياته لعام ٢٠٢٠ (انظر A/74/PV.54). ونحن ممتنون للأمين العام على جهوده

فيما يتعلق بالسلم والأمن، ومهما كان التخفيف من سيادة القوة هو سبب وجود الأمم المتحدة، فإن سيادة حكم القانون في العلاقات الدولية لا تزال معركة شاقة. وينبغي ألا نتوهم أن أولوية القانون الدولي والسلوك القائم على القواعد من جانب الدول حقيقة واقعة. ولا تزال هناك انتهاكات كثيرة جداً للقواعد والقليل جداً من المساءلة. ولا تفتقر الأمم المتحدة إلى الأساس القانوني أو الأدوات اللازمة لإنفاذ الامتثال للقانون الدولي؛ غير أنها لا تفعل ذلك في أكثر الأحيان. وسد الفجوة بين المبادئ والإجراءات أمر أساسي لمصادقية المنظمة.

وفيما يتعلق بأزمة المناخ، أود أن أشدد على أن قبرص، كدولة نزاع وجزء من أراضيها تحت الاحتلال وبلدا يعاني من عواقب تغير المناخ منذ سنوات، تشعر بقلق بالغ إزاء التهديد الذي تشكله أزمة المناخ بالنسبة للسلم والأمن. لقد فشلنا لا في وقف الزيادة المستمرة في انبعاثات غازات الدفيئة فحسب، بل أيضاً في إجراء مناقشة جادة بشأن عواقب تغير المناخ التي نعرف أنها وشيكة.

هل نحن مستعدون للتعامل مع عدد متزايد من الصراعات التي هي نتيجة كلياً أو جزئياً لتغير المناخ؟ هل يمكننا التعامل مع تغير المناخ كعامل معقد للصراعات القائمة؟ ماذا يحدث لجدول أعمال التنمية عندما تتمكن كارثة طبيعية واحدة من تدمير الناتج المحلي الإجمالي لبلد بأكمله؟ كيف نتعامل مع البلدان التي أصبحت غير صالحة للسكن جزئياً أو كلياً بسبب تغير المناخ؟ ماذا يحدث للحدود والسيادة والمناطق البحرية وسكان البلدان التي تغمرها المياه كلياً أو جزئياً نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر؟ كيف سنستجيب لحقيقة أنه من المتوقع أن يتم تهجير عشرات الملايين من الأشخاص نتيجة لتغير المناخ في العقد المقبل، أو يفقدون سبل عيشهم، أو يجدون أنفسهم بدون موارد تحافظ على الحياة؟

علينا أن نذكر أنفسنا بأنه في السنوات الأخيرة، أثبتنا عجزنا عن تقاسم عبء التدفقات الحالية للمهاجرين واللاجئين.

هاما لقوة تعددية الأطراف ويتطلب جهودا متضافرة ومنسقة من جانب جميع الجهات المعنية. وتلتزم أرمينيا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونواصل العمل بنشاط مع جميع شركائنا لتحقيق تلك الغاية. تهدف خطة الإصلاح الطموحة التي وضعتها حكومة أرمينيا إلى تعزيز التنمية والابتكار الذكيين، بعد أن تبنت الأولويات الهامة المتمثلة في بناء اقتصاد مرن بيئيا وسياسات تراعي الفوارق بين الجنسين لتمكين المرأة والشباب اقتصاديا واجتماعيا.

وكما يتبين من تقرير الأمين العام، لا يزال تجدد معارضة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، فضلا عن العنف ضد النساء والفتيات، يشكل تحديات متفشية ويتطلب استجابات كافية. إن مناسبات الذكرى السنوية التاريخية للوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، مثل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين والذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، توفر زخما هاماً لتعزيز الجهود الجماعية لمكافحة التمييز وضمان المساواة بين الجنسين.

وتمثل الدورة الرابعة والستون المقبلة للجنة وضع المرأة مناسبة بارزة لتكثيف الجهود الرامية إلى المضي قدما في السياسات التي تراعي منظور الجنسين والمشاركة الشاملة للمرأة في الحياة السياسية والعامة. وبصفتي رئيسة لجنة وضع المرأة، أود أن أثنى على الأمين العام لمناصرته حقوق المرأة والنهوض بدورها في المناصب القيادية في المنظمة.

ولا تزال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطارا عالميا رئيسيا للتعاون الإنمائي. ويشجعنا التزام جهاز الأمم المتحدة الإنمائي بتعزيز الاتساق والتنسيق دعما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ونرحب بالمناقشات التي جرت في هذا الصدد، بما في ذلك خلال الدورات التداولية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبعد أن تولت أرمينيا منصب نائب رئيس المجلس

للهيئة العاملة للمنظمة وسط مجموعة متزايدة من التحديات المعقدة في العالم.

تؤيد أرمينيا رؤية تكون فيها الأمم المتحدة أقوى وقادرة على النهوض بمسؤولياتها والتكيف مع الحقائق المتطورة من أجل الاستجابة على نحو أفضل للتهديدات القائمة والناشئة وضمان التنمية المستدامة والشاملة للجميع. ونؤيد الأمين العام في التعجيل بإصلاح المنظمة بهدف زيادة شفافيتها ومساءلتها وتحسين تنفيذ الولايات، مع تجنب تكرار الجهود وازدواجيتها. ونؤمن إيمانا راسخا بأن دعم حقوق الإنسان وحمايتها شرط أساسي لتعزيز السلام وتسوية النزاعات والأزمات وضمان التنمية المستدامة.

ونود أيضا أن نشدد على أهمية التعاون القوي مع الترتيبات الإقليمية والتشكيلات التي تحمل تكليفا دوليا من أجل الحفاظ على السلام وحل النزاعات. وفي ذلك الصدد، نقدر تقديرا كبيرا دعم الأمين العام المستمر والملتزم والقاطع للرئيسين المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى حل سلمي لنزاع ناغورنو كاراباخ.

وتؤيد أرمينيا، بوصفها مدافعا منذ أمد بعيد عن خطة منع نشوب النزاعات، نهج الأمين العام في زيادة الاستثمار في جهود الوقاية منها. وينبغي أن تسعى الجهود المبذولة في هذا المجال إلى تعزيز تنسيق العمل المضطلع به على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فضلا عن زيادة فعالية إدماج هذه الأنشطة في أعمال المنظمة. ولا يزال الكشف في الوقت المناسب عن علامات الإنذار المبكر للتعصب وكراهية الأجانب وجرائم الكراهية وتحديد أولوية حاسمة في تحديد التحديات والتهديدات المحتملة للسلام والأمن وتقديم استجابة كافية لها.

يشكل التعاون الفعال والموجه نحو تحقيق النتائج فيما بين الدول الأعضاء بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة اختبارا

تشكلها المنازعات والمنافسات بين الدول. وقد أثبتت تدخلات الأمم المتحدة، ولا سيما عملياتها لحفظ السلام، أنها لا غنى عنها لاستعادة السلام في حالات عديدة. وبالتالي فإن من قصر النظر أن تقيد الدول الكبرى تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتطلب إلى الأمم المتحدة إنجاز المزيد بموارد أقل، وأن تقتصر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على المهام التي لا ترغب تلك الدول نفسها في أدائها.

إن الغرض والبنية الكاملين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمساهمات التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن وإعادة بناء المجتمعات والدول المحطمة تتطلب استعراضا استراتيجيا آخر. والأهم من ذلك هو بناء قدرة الأمم المتحدة على التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام قبل أن تتحول إلى حرب، ومنع تصاعد الخلافات لتتحول إلى نزاع، والعمل بمزيد من الجرأة والنشاط لحل النزاعات. ولذلك فإن دعوة الأمين العام إلى زيادة الدبلوماسية دعوة مناسبة وأساسية أيضا.

ولا توجد حالة أخرى تجسّد التخلي عن واجب الأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤولياتها أكثر من نزاع جامو وكشمير الذي دام ٧٠ عاما. إنه أحد البنود الأطول بقاء على جدول أعمال مجلس الأمن. وقد قررت عدة قرارات لمجلس الأمن أن

”القرار النهائي سيُتخذ بخصوص مصير ولاية جامو وكشمير وفقا لإرادة الشعب، التي يُعبّر عنها من خلال الأسلوب الديمقراطي المتمثل في إجراء استفتاء حر ونزيه برعاية الأمم المتحدة“ (القرار ١٢٢ (١٩٥٧)، الفقرة الثانية من الديباجة).

ولا يمكن لأي قدر من القمع والتعتيم من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، أي الهند، أن يبطل ذلك الحق غير القابل للتصرف للشعب الكشميري. واليوم، يشكل هذا النزاع الذي طال إهماله تهديدا خطيرا للسلام والأمن. ولا يمكن للمجتمع

الاقتصادي والاجتماعي، تتطلع إلى إجراء حوار مفتوح ونشط مع الأعضاء، ولا سيما عن طريق الاستفادة على أفضل وجه من منصات التبادل التفاعلية التي يوفرها الجزء المتعلق بالتكامل قبل انعقاد دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا العام.

ينبغي أن توفر الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للمنظمة وعقد العمل من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مزيدا من الزخم لتعزيز الجهود الرامية إلى دعم عملية الإصلاح والتعجيل بها، بما يكفل تحسين أداء الأمم المتحدة والارتقاء بدورها الذي لا بديل عنه باعتباره حجر الأساس لتعددية الأطراف.

السيد وارايش (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/74/1). كما استمعنا بعناية هذا الصباح إلى أولوياته لعام ٢٠٢٠ (انظر A/74/PV.54). فهي تجسّد سعة من الطموح الواقعي والنبيل على حد سواء.

إن تقرير الأمين العام دعوة إلى العمل من أجل تعزيز النظام المتعدد الأطراف الذي تشكل الأمم المتحدة جوهره الذي لا غنى عنه. ونؤيد تماما تلك الدعوة. تتفق باكستان مع الأمين العام على أن ”الإشادة بفضائل تعددية الأطراف ليست كافية في ظل السياق العصيب الذي نشهده اليوم؛ بل يجب علينا أن نثبت ما تجلبه من قيمة مضافة“ (A/74/1، الفقرة ٢٧). يجب علينا أن نصلح الأمم المتحدة ونعيد بناءها من أجل التصدي للتحديات البارزة في عصرنا، وألا نمثل مصالح الأقوياء فحسب ونعبّر عنها بل مصالح جميع الدول الأعضاء، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وجميع الشعوب.

ويوجز تقرير الأمين العام المساهمات القيّمة للمنظمة في إدارة النزاعات المتكاثرة وعواقبها. ومع ذلك، لا تزال الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، في كثير من الأحيان منشغلة بالنزاعات الداخلية أكثر منها بالتهديدات الوجودية التي

السيدة يانيس لوسا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية):
أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته التي قدمها إلى الجمعية العامة بشأن تقريره عن أعمال المنظمة (A/74/1)، الذي يقودنا محتواه إلى التفكير في أهمية تعددية الأطراف، والتأكيد مرة أخرى على مقاصدنا ومبادئنا المشتركة، لا سيما في العام الحالي إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على وضوح إحاطته هذا الصباح وعلى ردوده الواضحة وعلى المعلومات التي قدمها بشأن التقدم المحرز بشأن أولوياته، التي قال إنها ليست أولوياته فحسب ولكنها الأولويات التي عهدنا بها إليه.

وتمثل تعددية الأطراف أمل الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، حيث إن العديد من التهديدات التي تواجه البشرية لا يمكن التصدي لها إلا بالتعاون فيما بينا. فالكوارث المرتبطة بتغير المناخ تؤثر على ٣٥٠ مليون شخص، والنزاعات المسلحة والعنف ما زالت مستمرة، والفقر وأوجه عدم المساواة تعني أن الملايين من الناس لا يزالون يواجهون مستقبلا قاتما ومجهولا. إن التشرد، وانتهاكات حقوق الإنسان، والعنف ضد النساء والفتيات - بل جميع التحديات التي ذكرتها - تجبرنا على دعم تعددية الأطراف بوصفها أفضل آلية لضمان تحقيق السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة. وتحدد إكوادور التزامها بتعددية الأطراف وتعلق أهمية كبيرة على نظام عالمي مبني على احترام القانون الدولي. وما من شك في أنه لا يزال هناك مجال كبير للتحسين داخل منظماتنا، فضلا عن وجود حيزٍ لإجراء تلك الإصلاحات، ولكن هذا أمر طبيعي في منظمة تتطور باستمرار.

ويرتبط عمل المنظمة وخراطم الطريق التي وضعناها بجميع الجهود التي يبذلها العالم لمواجهة التحديات العالمية من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، فضلا عن تحقيق الرفاه للناس ولكوكبنا. إن تنفيذ خططنا أمر

الدولي أن ينجح في جهوده الرامية إلى تعزيز منع نشوب النزاعات وتشجيع التسوية السلمية للمنازعات إذا تخذت الدول قرارات مجلس الأمن نفسه، مهما كانت تلك الدول كبيرة أو قوية. ولا يمكن للأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يؤديا دورا مركزيا في صون السلام في العالم إذا استمرت الدول الخارجة على القانون في تحدي قراراتها، بما فيها قراراتها المتعلقة بجامو وكشمير.

وقد حدد الأمين العام أيضا عن حق خطاب الكراهية وكراهية الأجانب وغيرها من الخطابات المثيرة للشقاق بوصفها تحديات خطيرة لرفاهنا الجماعي. إن كراهية الإسلام ومعاداة السامية والفاشية كلها مظاهر لهذه الأيديولوجيات المليئة بالكراهية. وقد شهدنا في المناطق المجاورة كيف يتم استخدام السياسات الطائفية كسلاح لتهميش الأقلية المسلمة. وثمة حاجة لاتخاذ إجراءات عالمية متضافرة من أجل التصدي بفعالية لهذه الأيديولوجيات الفاشية والشمولية، وللجماعات الإرهابية التي ظهرت في العديد من البلدان.

وكما يلاحظ الأمين العام في تقريره، فإننا لسنا على المسار المؤدي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من إعلان المجتمع الدولي عن عقد العمل، فإننا لا نعرق بوضوح تفاصيل ذلك العمل. بل على العكس من ذلك، فإن النظام التجاري والمالي العالمي مهدد بالانهيار بسبب وطأة الحروب التكنولوجية والتجارية. ويشكل تغير المناخ تهديدا وجوديا آخر لكوكبنا وللتنمية والسلام العالميين.

ولتحقيق هذه الأهداف، يجب علينا إحراز تقدم فيما يخص إحياء الدور المحوري للجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر تمثيلا وإنصافا واستجابة لجميع الأعضاء، وتوضيح الإمكانيات الكاملة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه المنسق المركزي لنظام التعاون الاقتصادي العالمي. وستعمل باكستان بنشاط على النهوض بهذه الأهداف خلال هذه الدورة وفي التحضير لدورة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين.

”بدون الحوار وروح الديمقراطية المشتركة، لن نتمكن من أن نفهم بعضنا البعض؛ ولن نتمكن من أن نفهم بعضنا البعض بفرض النزعة الأحادية.“
(A/74/PV.6، الصفحة ٢).

السيد كاراسو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تشيد كوستاريكا بالأمين العام لإحاطته المفصلة والتفاعلية والحسنة التوقيت بشأن تقريره (A/74/1). ونشكره ومثلته المقتدرة، السيدة رئيسة الديوان، على الكياسة والاحترام اللذين أبدياهما للأعضاء هذا الصباح، من خلال الاستماع بعناية إلى بيانهم والرد الكامل على أسئلتهم. ونقدر القرار البناء والحاسم الذي اتخذته رئيس الجمعية العامة بتنظيم هذه المناقشة بالطريقة التي قام بها على وجه التحديد من أجل تيسير التفاعل. وتأمل كوستاريكا أن يسود هذا الأسلوب وحسن التوقيت واحترام العضوية عند تقديم تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة في الربع الثاني من هذا العام.

ويشير التقرير إلى أنه بعد مرور ما يقرب من ٧٥ عاما على إنشاء المنظمة، تتطلب المعايير والمبادئ التي تمكن البشرية من التقدم والتطور من خلال المنظمة تفكيراً متجدداً. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تعاوننا جميعاً لضمان أن تظل أهداف السلام والعدالة والكرامة تعكس عملنا وتعهداتنا المشتركة بغض النظر عن تنوع مجتمعاتنا. وفي الوقت الحاضر، تواجه هذه الأدوات والمجالات للتشاور ضغوطاً مزدوجة: تفاقم النزعة القومية والنزاعات الجغرافية - السياسية، والتلاعب بالواقع لأغراض سياسية، وانتشار الخطاب الذي ينم عن الكراهية والتمييز، من جهة؛ ومن جهة أخرى، مطالب الشعوب المؤكدة بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الحقيقية، كما ظهر ذلك بوضوح في المظاهرات المدنية العديدة، ومعظمها من الشباب، التي شهدناها في الأشهر الأخيرة والتي تمكنا من القول بثقة أنه لا يوجد بلد في العالم في مأمن منها.

جوهري، ولهذا السبب فإن تعبئة الموارد أمر أساسي، ولكن الأهم من ذلك هو الإرادة السياسية. وفي هذا الصدد، تبذل حكومة إكوادور جهوداً كبيرة لتحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة. وفي الأسبوع الماضي، أصدرت إكوادور سندتات سيادية للإسكان الاجتماعي ستمكن النظام المالي الوطني من تقديم أكثر من ٢٤ ٠٠٠ قرض رهن عقاري في إطار برنامج الحكومة ”منزل لكل شخص“. وهذه السندتات المخصصة للإسكان هي الأولى من نوعها في العالم.

ويدعم بلدي البرامج التي تسهم في تنمية أفريقيا حتى تتمكن بلدانها من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع. كما نؤيد التدابير الرامية إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد أن ٢٠٢٠ عام حاسم بالنسبة لجدول أعمال السلام والأمن الدوليين في هذا العقد الجديد وما بعده، نظراً لأن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيعقد هذا العام. وأعتقد أنه يجب علينا أن نكون أكثر طموحاً وأن نحرز تقدماً في إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية. كما يتيح لنا عام ٢٠٢٠ الفرصة لاستعراض هيكل نظام بناء السلام والأمم المتحدة وبالتالي العالم بأسره. وكما قيل، فإن عام ٢٠٢٠ سيشهد أيضاً بداية عقد العمل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والعمليات التحضيرية لمؤتمر قمة التنوع لعام ٢٠٢٠، ودورة الاستعراض الجديدة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وفي هذا العام ٢٠٢٠، سيكون التعاون والحوار أساسيين للتغلب على التحديات المعقدة وإرساء دعائم نظام عالمي عادل ومنصف.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام بلدي بتعددية الأطراف والتزامه تجاه المنظمة. وكما قال الرئيس لينين مورينو غارسيس،

فيما يتعلق بتزايد النزاعات الجغرافية - السياسية، فإن المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة تكلف مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذه السياقات المعقدة يجب على هذا الجهاز الأساسي في المنظمة، أي مجلس الأمن، أن يزيد من فعاليته في التوصل إلى حلول سياسية قابلة للتطبيق ومستدامة. إننا نشدد على أهمية منح المرأة أدواراً رائدة في حماية السلام.

إذا كنا نريد أن نرقى إلى مستوى تحديات القرن الحادي والعشرين فإننا نحتاج إلى منظمة قوية وحيوية. تؤيد كوستاريكا بقوة الإصلاحات التي يشجعها الأمين العام لكي يكون تنفيذ الولايات أكثر فعالية وكفاءة.

لقد تابعنا باهتمام كبير المقترحات الخاصة بتعزيز هياكل السلام والأمن. ونذكر في هذا السياق بأن جامعة السلام ومقرها كوستاريكا، لا تزال متاحة، ضمن موارد عديدة أخرى ذات صلة، لبناء السلام من خلال التعليم والتدريب. لقد كنا قريبين من عملية إنشاء أفرقة قطرية جديدة مع منسقين مقيمين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد رأينا إصلاح الإدارة يتكشف من خلال عملية تدريجية بلغت ذروتها مؤخراً في الانتقال من نظام ميزانية لفترة سنتين إلى نظام ميزانية سنوية. أخيراً، يجب أن تجسد الأمم المتحدة العالم الذي نبتغيه. يجب أن تجسد تطلعات البشرية. ولذلك من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز الشفافية والمساءلة في المنظمة، وكذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهج الشاملة للجميع، وذلك من أجل تحقيق منظمة منصفة وشاملة للتنوع البشري الكبير.

السيد كاكاتور (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/74/1) وعلى إحاطته الإعلامية اليوم بشأن أولوياته لعام ٢٠٢٠ (انظر A/74/PV.54). كما أننا ممتنون لرئيس الجمعية العامة على ابتكاره للانخراط في صيغة الأسئلة والأجوبة التفاعلية في هذه

ومن أجل التصدي لهذه الضغوط المزدوجة، التي تفاقمت بسبب تزايد عدم المساواة واستمرار الفقر وواقع ما أسماه الأمين العام اليوم الكارثة المناخية، وكذلك من جراء الانفجار التكنولوجي والعمالي للثورة الصناعية الرابعة، والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن، فإننا نحتاج إلى حلول فعالة وملموسة وإنسانية أساساً - حلول القرن الحادي والعشرين، كما قال الأمين العام عن حق هذا الصباح.

وبناء عليه تود كوستاريكا أن تعرب عن التزامها الثابت بأهداف المنظمة وأولوياتها. وكما قال الأمين العام عن حق، وردد وراءه ممثل إكوادور قبل قليل، فإن هذه هي أولويات للأمين العام لأن الدول الأعضاء قد أقرت ذلك. وتشمل الضرورات، في جملة أمور، حماية البيئة، وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان ودعمها، وبناء الشراكات وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

في مواجهة واقع الكارثة المناخية وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية البرية والبحرية، يجب أن نتحرك بشكل عاجل بينما لا تزال أمامنا فرصة، وعلى النحو المشار إليه. تقدر كوستاريكا استجابة الأمين العام وجهوده الرامية إلى زيادة الطموح السياسي وتيسير التحالفات من خلال مؤتمر قمة العمل المناخي في أيلول/سبتمبر. ستكون لدينا في عام ٢٠٢٠ أربع فرص على الأقل لترجمة هذا الطموح إلى التزامات فعالة: مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات في لشبونة، ومؤتمر قمة التنوع البيولوجي الذي تشرفت كوستاريكا ومعها الجمهورية الإيطالية بتيسير طرائقه، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كومننغ بالصين؛ ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في غلاسغو. الجلسة التحضيرية لمؤتمر الأطراف ستنظمه وتستضيفه إيطاليا، التي سينظم ممثلها الدائم الجلسة باعتبارها ملتقى للشباب - ولا شيء يمكن أن يكون أنسب من ذلك.

إلى زيادة عدد النساء في صفوف الأفراد النظاميين، وكذلك تشجيع إشراك المرأة بشكل مفيد في عمليات السلام. إننا نحيي ذكرى حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني الذين جادوا بأرواحهم في العام الماضي لخدمة الأمم المتحدة ومحاولة تحسين حياة الآخرين.

يظهر التقرير أن بعض رياح الأمل المتقلبة بدأت تهب، على عكس توقعات الكثيرين. فلقد بدأت عمليات انتخابية في مدغشقر وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤخراً في أفغانستان، مما أدى إلى الأمل في الاستقرار والتجديد بهذه المناطق. كما أن الحوار السياسي في السودان وعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى قد أوجدا بعض الأمل. ولكن بالرغم من بارقات الأمل هذه يتواصل اشتعال الحرائق في الأفق، وهو ما يقتضي منا التعاون والابتكار، وليس التنافس والجمود.

إن عجزنا عن التصدي للإرهاب، وهو أخطر الآفات التي تواجهها الدول والمجتمعات منذ الحرب العالمية الثانية، يلقي ظلالاً من الشك على أهمية هذه المنظمة لنفس البشر الذين يلزمنا الميثاق بحمايتهم. لم تتفق الأمم المتحدة بعد على تعريف موحد للإرهاب، ناهيك عن صياغة سياسة متماسكة وجيدة التنسيق للتصدي له وتفكيك الشبكات الممكنة له. لقد خذلنا بعضنا البعض بمواصلة المماثلة في إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

وأدلى أحد الوفود بكل سهولة، مرة أخرى بخطاب كراهية. وفي كل مرة يتكلم فيها هذا الوفد، ييئ السموم ويسرد روايات كاذبة بدرجة هائلة. وبدلاً من وضع حد للخطاب العدائي الحاد، واتخاذ خطوات لاستعادة علاقات طبيعية، يكثر هذا الوفد من الادعاءات، ويقوم بحجب الحقيقة عن المجتمع الدولي. ومن المستغرب جداً أن يتحدث بلد قضى تماماً على سكانه من الأقليات، عن حماية الأقليات. إن ممارسة باكستان المتمثلة في استخدام الادعاءات الكاذبة للهروب من معالجة المشاكل

الدورة، والتي تجاوزت بها هذه المناقشة نطاق الطقوس السنوية لتصبح فرصة حقيقية للتفكير وتبادل الآراء.

يقدم لنا تقرير الأمين العام سرداً واقعياً لمشهد عالمي معقد ومتغير باستمرار ويسلط الضوء على جدول أعمال غير مكتمل للتنمية والإصلاح. إننا نرحب بمبادرات الأمين العام لتحديث وإصلاح الأمانة العامة وجعل الأمم المتحدة ملائمة للغرض منها، بما في ذلك عن طريق تبسيط هيكل السلام والأمن وتحقيق المساواة بين الجنسين ومعالجة الاستدامة المالية للمنظمة. وستواصل الهند دعم الأمين العام في تنفيذ هذه المبادرات، بما في ذلك من خلال التبرعات، حسب الاقتضاء.

لقد سمعنا اليوم عن التهديدات المشتركة التي نواجهها: انتشار الصراع المسلح والإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة المدمرة، والخطر الوجودي من التدهور البيئي، والفقر المدقع، والأوبئة الشديدة، والنزوح الجماعي للبشر، والآثار غير المعروفة بعد للتغير التكنولوجي الجامح. نحن جميعاً ندرك أننا نعمل في عالم أكثر ترابطاً وتكاملاً. ومع ذلك فإن روح الشراكة العالمية تبعث اليوم إشارات واضحة على التوتر الناجم عن المد المتزايد للحماية والانفرادية.

إننا نشاطر الأمين العام قناعته بأن الأمم المتحدة الحيوية والموثوقة والفعالة هي حصن حاسم ضد الضغوط التي يواجهها النظام العالمي. ومن الأمثلة على بعض المكاسب المتواضعة المحرزة من خلال الجهود المتعددة الأطراف الاتفاق على برنامج عمل لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي.

إننا نرحب أيضاً بالجهود المبذولة لتعزيز شراكة الأمم المتحدة مع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. بوصفنا أحد المساهمين الرئيسيين بقوات فإننا نقدر إعطاء الأولوية للجهود الرامية

وبينما نتطلع إلى سنة أخرى من العمل، لا يمكننا أن نكتفي بسرد أمجادنا، في ضوء ما لا يزال يتعين القيام به. إننا مدينون بذلك لعدد لا يحصى من الناس في جميع أرجاء العالم الذين لا يزالون يتطلعون إلى الأمم المتحدة من أجل الدعم والأمل.

السيد هينتون (كندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على عرض أولوياته لعام ٢٠٢٠ في وقت سابق اليوم (انظر A/74/PV.54). ونشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام على إعادة الترتيب لعقد هذه المناقشة في وقت مبكر من هذا العام. ونعتقد أن هذا وقت أفضل بكثير وأكثر ملاءمة لإجراء هذا النوع من المناقشة.

وإذ نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإننا نتفق على أنه من أجل التصدي للتحديات المعقدة المتعددة التي تواجه عالمنا، ثمة حاجة إلى المزيد من استثمار الدول الأعضاء في تعددية الأطراف. وخلال جلسة الأسئلة والأجوبة التي عقدت هذا الصباح، تحدثنا سفير سنغافورة جميعاً أن نفكر فيما يمكننا القيام به لتعزيز الأمم المتحدة وتمكينها، لكي تكون لدينا المنظومة التي نحتاجها للمستقبل الذي نصبو إليه. وكندا ملتزمة بالقيام بدورها.

وسيتطلب بناء السلام والحفاظ عليه في بيئة تزداد فيها التوترات الجيوستراتيجية، تعزيز الانخراط مع الشركاء الإقليميين. والحال كذلك بصفة خاصة، فيما يخص جهودنا الرامية إلى النهوض بالسلام والأمن والتنمية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن، بوصفه يشكل أساساً متيناً لتوطيد تلك الشراكات.

ولا تزال التحديات الناجمة عن تغير المناخ في تزايد، حتى ونحن نكافح لتنفيذ استجابات فعالة. وتشعر الشعوب التي أسهمت بالقليل في الانبعاثات على صعيد العالم بآثاره بشكل غير متناسب؛ وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للدول

التي تواجهها، لم تعد مجدية. ويتعين على باكستان أن تعي بأنه لا يوجد من يصدق خطابها الكاذب، وبأنه ينبغي لها أن تمارس العمل الدبلوماسي المعتاد.

وفي عالم تتزايد فيه الخلافات، ستتوقف مصداقية الأمم المتحدة على قدرتها على التعامل بحكمة مع المشاكل، ووضع قواعد لحلها، من أجل مستقبل آمن ومزدهر. ويتطلب ذلك اهتماماً مستمراً ومشاركة نشطة، وليس مجرد تحرك لمرة واحدة تفرضه أحدث أزمة نشهدنا. ومن المحيطات إلى الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني، تتطلب المشاعات العالمية مبادئ أخلاقية ومعيارية لتوجيه استخدامها المنصف والمسؤول والمستدام.

ما الذي يمنع الأمم المتحدة من اتخاذ إجراءات محفزة حقاً، بشأن القضايا ذات الأهمية العالمية الملحة؟ والجواب يكمن في أمر لم يرد ذكره في التقرير للأسف. وتكمن فعالية أي مؤسسة وأهميتها وطول مدة بقائها، في دينامية طابعها وفي قدرتها على التكيف مع الزمن المتغير. وما دامت الأجهزة الرئيسية لهذه المنظمة راسخة في هيكل حوكمة جامد في عقلية حقبة ماضية، فإن أزمة الشرعية والأداء ستظل قائمة.

لقد مرت أربعة عقود على إدراج إصلاح مجلس الأمن في جدول أعمال الجمعية العامة. وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، دعونا نسعى جاهدين لضمان أن تكون هذه السنة التاريخية هي السنة التي تحقق فيها أخيراً بعض التقدم الملموس نحو تشكيل مجلس يعكس حقائق العالم المعاصر.

وفي بداية الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، دعانا الأمين العام قائلاً "فلنستعد الثقة، ونعيد بناء الأمل، ولنمض قدماً معاً" (A/74/PV.3، الصفحة ٥). ورددت هذه الكلمات صدى كلمات مارتن لوثر كينغ الابن، الذي تذكرناه جميعاً في وقت سابق من هذا الأسبوع. لقد علمنا أنه يجب علينا أن نقبل خيبة أمل محدودة، ولكن ألا نفقد أبداً الأمل غير المحدود.

بسبب نقص الأموال، وفي هذا الصدد، نذكر جميع الدول الأعضاء بالتزامنا الجماعي بتوفير التمويل اللازم لتنفيذ الولايات التي اتفقنا عليها، عن طريق دفع أنصبتنا المقررة بالكامل، وفي الوقت المحدد، وبدون شروط.

السيد تحت رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يسلم تقرير الأمين العام الضوء بشكل صحيح على مختلف جوانب التحديات التي نواجهها (A/74/1). وأود أن أتناول بإيجاز بعض المسائل الواردة فيه.

إننا ننضم إلى الأمين العام في تأكيد أهمية تعددية الأطراف، ونود أن نكرر تأييدنا لمقولة بأنه عندما نعمل معا يمكننا أن نحقق أي شيء. وعشية الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، وفي الوقت الذي يواجه فيه النظام الدولي تحديات هائلة مثل اتجاهات الهيمنة الأحادية والمواجهة، ليس هناك ما هو أكثر إلحاحا من التقييم النقدي لإنجازات المنظمة. وقد أشارت المناقشة التي جرت مؤخرا في مجلس الأمن بشأن دور ميثاق الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، إلى أنه على الرغم من نجاحنا في تجنب نشوب حرب عالمية على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية، إلا أن التهديدات التي يتعرض لها السلام لا تزال كثيرة جدا وشديدة الخطورة ومعقدة للغاية (انظر S/PV.8699).

وكما قال الأمين العام في تلك الجلسة، بلغت التوترات الجيوسياسية مستويات خطيرة، وللأسف، بدأ العام الجديد باضطرابات جديدة. وهذه الحالة هي أساسا نتيجة لميل مجموعة صغيرة من الدول، سعيا إلى تحقيق مصالحها الوطنية، إلى تجاهل القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي أو تطبيقها لها بصورة انتقائية، استنادا إلى تفسيراتها بشكل تعسفي. ويمكن رؤية ذلك بصورة أوضح في عمل مجلس الأمن، حيث يتناقض الشعور بالمسؤولية والأخلاق، وقبل كل شيء، سيادة القانون على نحو شبه يومي. ويعرض هذا الاتجاه القواعد الأساسية

الجزرية الصغيرة النامية. ونسلم بأننا يجب أن نواجه تغير المناخ باتخاذ إجراءات جديدة ومبتكرة وطموحة لتحسين التكيف وإجراءات التخفيف. ونحن نعلم أن تمويل التغييرات اللازمة أساسي لتحقيق النجاح، ونرحب بتعيين الكندي مارك كارني مبعوثا خاصا للأمين العام معنيا بالعمل والتمويل في مجال المناخ. ويمكننا أن نعمل معا على التصدي للتهديدات الأمنية الخطيرة الناجمة عن تغير المناخ.

ونسلم بأنه لكي يكون السلام مستداما، فإن الأمن الاقتصادي وحماية البيئة، هما أمران حاسمان. ولذلك، فإننا نرحب ببدء عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوفر أهداف التنمية المستدامة خريطة طريق لبناء المستقبل الذي نصبو إليه، بما في ذلك الأمن الاقتصادي لدعم السلام.

ونحن نعلم أن الحكومات وحدها لا تستطيع تحقيق تلك الأهداف، ولهذا السبب، فإننا نعمل على مواءمة رأسي المال العام والخاص مع أهداف التنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى تعبئة رأس المال الخاص على نطاق واسع في البلدان النامية للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف.

ومما يشجعنا التقدم الذي أحرزه الأمين العام نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين داخل الإدارة العليا للأمم المتحدة، فضلا عن التقدم المحرز في مكافحة التحرش والاعتداء الجنسيين. وحقوق المرأة هي من حقوق الإنسان، وتمكين المرأة يحقق فوائد في جميع مجتمعاتنا. وإذ تقترب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين من أجل النهوض بحقوق المرأة، يجب أن تكون الأمم المتحدة نفسها نموذجا للمساواة بين الجنسين.

ونرحب بمرحلة تنفيذ برنامج الأمين العام الطموح للإصلاح. ونحث جميع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي والسياسي اللازم، مع تنفيذ إصلاحات الإدارة والسلام والأمن والمنظومة الإنمائية. ونحن لا نريد أن نرى تعثر تنفيذ الإصلاحات الحاسمة

المالية. وبناء على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى تحديد الالتزام بتعددية الأطراف والتضامن العالمي، الأمر الذي ينبغي كذلك أن يستتبع، في جملة أمور، قيام العالم المتقدم بإعادة النظر في التزامه بالمساعدة في تهيئة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة لجميع البلدان من جميع المناطق والكوكب ككل، في نهاية المطاف.

وفي الفرع زاي من الفصل الثاني من الوثيقة A/74/1، المكرس لمسألة نزع السلاح، يصيب التقرير في الإشارة إلى أن من المرجح أن يظل التوصل إلى حل لنزع السلاح يحظى بتأييد واسع وإجماعي صعبا في العام المقبل. وكذلك يشكل الجمود الحالي في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة أحد تحديات عصرنا. فسباق التسلح النووي الجديد وسباق تحديث الأسلحة النووية من بين الاتجاهات المثيرة للجزع التي يتعين التصدي لها وعكس مسارها. ولا يمكن أن يتم ذلك من دون أن تبدي الدول الحائزة للأسلحة النووية الإرادة السياسية الحقيقية الضرورية للوفاء بالتزاماتها القانونية الصريحة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن تعهداتها القاطعة عملا بالوثائق الختامية لمختلف المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد لوبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/74/1)، وعلى عرض أولوياته لعام ٢٠٢٠ (انظر A/74/PV.54)، وعلى بدء عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأود أن أتناول بضع نقاط محددة ذات أهمية خاصة لسويسرا في التقرير عن أعمال المنظمة.

أولا وقبل كل شيء، تؤيد سويسرا تأييدا تاما دعوة الأمين العام إلى دعم تعددية الأطراف. وكما يشير عن حق، لا تعرف تحديات اليوم حدودا. وهذا هو السبب في أن تعددية الأطراف - بصريح العبارة - مهمة، وينطبق ذلك اليوم أكثر من أي وقت

للكوكب والمؤسسات المتعددة الأطراف للخطر، في وقت تشتد معه الحاجة إلى تعددية الأطراف. ولعكس هذا الاتجاه المثير للجزع، يجب رفض النهج الانفرادي القائم على المواجهة ويجب التشجيع على اتباع نهج تعاوني يفيد الجميع. وقبل ذلك، يجب أن يسترشد كل عمل المنظمة وسلوك جميع الدول بحكم القانون وحده، وليس بحكم القوة.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن النهج المتزايدة الوهن إزاء تعددية الأطراف وسيادة القانون تشكل، في جملة أمور، تحديا وشيكا ومتزايدا، لا لمصادقية الأمم المتحدة فحسب، بل كذلك لبناء عالم مزدهر ومستدام يسوده السلام. وقد اتبعت هذه النهج الموهنة بصرامة من خلال الانفرادية والعدوانية. وفي هذا الصدد، فإن الأعمال الاستفزازية والكيدية المستمرة التي تقوم بها إدارة الولايات المتحدة حاليا على الصعيد الدولي كانت ولا تزال مثالا على هذا النهج الشنيع. وتجدر الإشارة إلى أن انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وفرضها للجزاءات يشكل انتهاكا خطيرا لالتزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. فالرفض الواضح من هذا القبيل للدبلوماسية وتعددية الأطراف هو الذي أدى إلى زيادة التوترات في الشرق الأوسط.

وإذ نتناول التقرير السنوي لهذا العام عن أعمال المنظمة، نلاحظ أن التقرير يشير إلى بطء التقدم في العديد من المجالات وأنه يشدد على أنه إذ يواجه العالم تحديات متزايدة، بما في ذلك النزاعات طويلة الأمد وعدم المساواة واستمرار جيوب الفقر والجوع والتغير المناخي المتسارع، فإن التعاون الدولي ضروري إذا أردنا ألا نترك أحدا خلف الركب. ونتفق مع الأمين العام على أن تفشي الفقر وتزايد عدم المساواة بين البلدان وداخلها يثيران قلقا كبيرا. ونعتقد أن هذه ليست تنمية مستدامة، كما إنها ليست عادلة وشاملة للجميع. ويمكن أن يعزى الفشل حتى الآن إلى تراجع العالم المتقدم عن جانبه من الصفقة، بما في ذلك الجوانب المتصلة بنقل التكنولوجيا وبناء القدرات والمساعدة

بضمان الاحترام الكامل لحقوقهن، فضلا عن تعزيز المساواة بين الجنسين. وستكون الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين والذكرى السنوية العشرون لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في هذا العام من النقاط البارزة في هذا الصدد.

ثالثا، تواصل سويسرا دعم خطة الأمين العام للإصلاح. وتلتزم سويسرا بمنظومة أمم متحدة قوية وممولة تمويلًا كافيًا وقادرة على التصدي لمطالب وتحديات القرن الحادي والعشرين. ونفهم أن التنفيذ الكامل للتحويل الطموح الذي تتطلبه هذه الخطة سيستغرق بعض الوقت. غير أننا نرى كذلك أنه ينبغي لنا أن نحافظ على وتيرة سريعة في جعل التحولات الضرورية حقيقة واقعة. ولنتذكر كذلك أن الاختبار الحقيقي لقياس التنفيذ المرضي للإصلاحات لن يجري هنا في نيويورك، بل إنه سيستند إلى فعالية عمل الأمم المتحدة في الميدان.

رابعا، ترحب سويسرا بجهود الأمين العام لمنع نشوب النزاعات ومعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة. ولذلك، تلتزم سويسرا بضمان مراعاة حقوق الإنسان على نحو أفضل في المناقشات المتعلقة بالسياسة الأمنية. ونحن مقتنعون بأهمية تشجيع اتباع نهج متكامل لبناء السلام على النحو المبين في نموذج الحفاظ على السلام.

وأخيرا، أود أن أضيف تعليقا على ما نسميه الدبلوماسية العلمية أو، على نطاق أوسع، نقاط الالتقاء المتعددة بين العلم والابتكار التكنولوجي ومجالاتنا المتعددة الأطراف. إن تحديات اليوم تتطلب حلولًا مبتكرة. وهذا هو السبب في أن الترابط والبحث عن التآزر بين العلم والسياسة والدبلوماسية يتسمان بأهمية متزايدة وهما ضروريان. يقدم لنا تقرير الأمين العام أمثلة، مثل تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي أو تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي. وقد دعمت سويسرا بنشاط هاتين العمليتين وسترصدهما عن كثب،

مضى. وسويسرا ملتزمة بنظام دولي يستند إلى القانون، لا إلى منطق القوة. ويشكل احترام القانون الدولي وحظر استخدام القوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية أمورا أساسية لضمان السلم والأمن الدوليين وكذلك لرفاه جميع الشعوب. ولهذا السبب أيضا، لا يزال ميثاق الأمم المتحدة، وبعد ما يقرب من ٧٥ عاما من وضعه، ذا أهمية كما كان دائما. وكما يقول الأمين العام في تقريره، فإن ميثاق الأمم المتحدة يبين سبيل المضي قدما. ولذلك، ندعو جميع الدول إلى احترام الميثاق بأكمله بحسن نية.

ثانيا، لقد أحرز أيضا تقدم مشجع، كما ذكرنا الأمين العام، في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها نتيجة للجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة. ولكن لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة، على الرغم من هذا التقدم. ويساورنا قلق بالغ إزاء تقلص الحيز الديمقراطي والمدني. وفي كثير من الأحيان، يكون أول من يعاني من هذا التقلص المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون من الذكور والإناث على السواء الذين يضطلعون، مع ذلك، بدور حاسم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولذلك، تظل سلامتهم وحريتهم في ممارسة حقوقهم، ولا سيما حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، تشكل أولويات بالنسبة لنا. وبناء على ذلك، نرحب بإعلان الأمين العام في هذا الصباح عن النداء الذي يعتزم إطلاقه في جنيف في وقت لاحق من هذا العام للدعوة إلى توفير حماية أفضل لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، يجب عدم استخدام مكافحة الإرهاب واعتبارات الأمن القومي لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان. ويجب ألا تقف التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب في طريق العمل الإنساني والمساعدة الطبية. وتلتزم سويسرا كذلك بحماية البعثات الطبية وتنقلها وموظفيها، ولا سيما في مناطق النزاع.

وعلاوة على ذلك، وفي مواجهة العنف المستمر ضد النساء والفتيات، تشير سويسرا إلى أهمية الالتزام الدولي المستمر

وإدامة السلام وجعل الأمم المتحدة أكثر تكاملاً وفعالية وكفاءة. وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خارطة طريق واضحة وشاملة لبناء عوالة منصفة وتحويل الاقتصادات والمجتمعات على نحو يكفل عدم تخلف أحد عن الركب. ونلاحظ التقدم المحرز ونسلم بالحاجة إلى مزيد من الإلحاح والطموح لبلوغ أهدافنا.

وتشمل الخطوات الهامة المتخذة لتحقيق هذه الغاية تحويل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتعزيز وتبسيط هيكل السلام والأمن وإنشاء هياكل إدارية جديدة في المقر وتحقيق اللامركزية في سلطة صنع القرار. ونتفق مع الأمين العام على أن حل مشكلة تغير المناخ أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

ويجب أن يظل من بين أولوياتنا العليا تنفيذ الالتزامات الوطنية والوفاء بالتعهدات بموجب اتفاق باريس وتحقيق أهدافنا المناخية الجماعية في أقرب وقت ممكن وتعزيز التعاون الدولي دعماً للبلدان المعرضة بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ.

وتؤيد أذربيجان مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام وتؤيد إعلانها بشأن الالتزامات المشتركة. ونسلم بالتحسينات الواضحة في المجالات الرئيسية لتلك المبادرة المتعددة السنوات، التي تشكل الآن جدول الأعمال الأساسي للأمم المتحدة لتعزيز حفظ السلام بوصفه إحدى أكثر الأدوات فعالية لصون السلام والأمن الدوليين.

لقد كان نشر ضباط أذربيجانيين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في عام ٢٠١٩ أول مساهمة بالأفراد العسكريين من بلدي في عملية لحفظ السلام تحت علم الأمم المتحدة، مما يدل على دعم أذربيجان القوي لجهود الأمم المتحدة في حفظ السلام والتزامها بصون السلام والأمن الدوليين.

ويكتسي الاتساق بين حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام والتنمية أهمية قصوى. وقد تم الاعتراف بهذا الترابط

إن التسليم بهذا الترابط يخدم مصالح المجتمع الدولي قاطبة. وعلى الرغم من أن التطورات الأخيرة في العلم والتكنولوجيا تشكل بعض المخاطر، كما أشار الأمين العام هذا الصباح (انظر A/74/PV.54) - وهي مخاطر يجب أن نعالجها بصورة مشتركة - فإنها توفر أيضاً فرصاً حقيقية للأفراد والمجتمع.

و بغية تعزيز دور الحقائق والإحصاءات العلمية أيضاً، ستحضر سويسرا منتدى الأمم المتحدة العالمي المقبل للبيانات، المقرر عقده في بيرن في تشرين الأول/أكتوبر. وهدف المنتدى هو تعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال حقائق إحصائية متينة. وفي الواقع، لن تتمكن من تقييم التقدم المحرز وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من العمل إلا إذا تمكنا من تقييم الحالة الراهنة.

ونشيد بالأمين العام على إنجازات المنظمة تحت قيادته. غير أننا، مثله، ندرك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ونؤكد للأمين العام وفريقه دعمنا الكامل ومشاركتنا البناءة على مدى العام المقبل.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة للنظر في تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/74/1). ونحن ممنون للأمين العام على تقديمه التقرير وإطلاعنا على أولوياته لعام ٢٠٢٠.

إن الأمم المتحدة ركيزة أساسية لتعددية الأطراف. وإذ يواجه العالم نزاعات طال أمدتها والتشريد القسري للسكان والإرهاب والتطرف المستمرين وعدم المساواة والفقر والجوع وتغير المناخ، لا يمكن لأي دولة عضو أو منظمة بمفردها أن تتصدى لتلك التحديات العالمية بمفردها.

وتشيد أذربيجان بالتزام الأمين العام المتين بالإصلاح وتؤيد تأييداً تاماً تصميمه على الإسهام الحقيقي في منع نشوب الحروب

التوصل إلى حلول للنزاعات الإقليمية وغيرها من التحديات الأمنية.

إن الاستجابات العالمية المتسقة والجهود المشتركة، مع وجود الأمم المتحدة في صميمها، هي أكثر السبل فعالية للتصدي للنزاعات، ومكافحة تغير المناخ والإرهاب العالمي، وإدارة التشريد القسري وتدفقات الهجرة، وتحقيق أهداف السلام - بما في ذلك التنمية المستدامة وحقوق الإنسان للجميع. إن دعم ذلك الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة وصون أمنها الجماعي وآلياتها السياسية والإنسانية أمر حاسم لصون السلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

ولا يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أو صيغها وآلياتها لتسوية المنازعات أو الوساطة أن تحل محل سلطات ومسؤوليات الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة والقرارات التي تتخذها أو أن تغير منها أو تحدها. إن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة عناصر أساسية في النظام الدولي المشترك القائم على القواعد. فهي ملزمة عالمياً وتنطبق على جميع الأزمات والنزاعات - بغض النظر عن تميز أسبابها الجذرية وطبيعتها.

ومن غير المقبول استمرار أعمال العدوان المسلح على دول ذات سيادة وما ينجم عن ذلك من احتلال عسكري لأراضيها وتطهير عرقي على الرغم من قرارات مجلس الأمن. ولا يمكن التوصل إلى حل لا يتفق مع القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالمعايير الأساسية، مثل تلك المتصلة بالالتزام باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

إن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) بشأن النزاع بين أرمينيا وأذربيجان يجب أن يكون من بين الأولويات العليا للأمم المتحدة.

نتفق مع الأمين العام على أنه في عام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، وهي أهم أداة يمتلكها العالم

صراحة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي القرارات المتعلقة باستعراض هيكل بناء السلام. وفي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أعلن رؤساء الدول والحكومات بصفة خاصة أنه لا يمكن تحقيق أي تنمية مستدامة من دون السلام، ولا يمكن تحقيق أي سلام من دون التنمية المستدامة. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أمثلة ملموسة على التقدم المحرز في معالجة الحالات المتقلبة وحل النزاعات وإعادة الأمل إلى المتضررين من سنوات الحرب والعنف وعدم الاستقرار.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خطيرة، بما في ذلك استمرار تجدد النزاع وزيادة مستويات النزوح وأعمال العنف بدافع الكراهية وتعدد الجهات الفاعلة في النزاعات. ويجب عدم نسيان النزاعات التي طال أمدها وآثارها السياسية والعسكرية والإنسانية. فلا تزال الشعوب في جميع أنحاء العالم تعاني من الاحتلال الأجنبي الذي طال أمده والتطهير العرقي وانعدام المساءلة عن الجرائم الوحشية. إن معظم النزاعات ذات طابع إقليمي. ولذلك فإن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أمر ضروري لتعزيز مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

وقد أحرز تقدم هام في السنوات الأخيرة في تعزيز هذا التعاون عبر طائفة واسعة من المجالات - من صون السلام والأمن الدوليين والمساعدة الإنسانية إلى تطوير وتعزيز حماية حقوق الإنسان.

ومع ذلك، ففي حين أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عادة ما تكون في وضع جيد يمكنها من فهم ومعالجة أسباب وعواقب النزاعات المسلحة والأزمات في مناطقها، فإن هذه المنظمات ليست كلها قادرة على ضمان امتثال الدول الأعضاء لالتزاماتها القانونية. وفي بعض الحالات، من الواضح أن منتهكي القانون الدولي يسيئون استخدام الترتيبات الإقليمية كغطاء لتعزيز المكاسب العسكرية وتقويض الجهود الرامية إلى

خلافاتها بصورة نهائية، لا سيما عندما تكون هناك ولاية للجمعية العامة أو مجلس الأمن للقيام بذلك.

والأرجنتين حاليا عضو في مجلس حقوق الإنسان، ونحن ملتزمون التزاما راسخا بمواصلة تعزيز النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتمثل الأنشطة المرتبطة بإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ركيزة أساسية للسياسة الخارجية لبلدنا، وكذلك الجهود المبذولة في الجمعية العامة لتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن. وفي ذلك الصدد، أشير إلى أنه ستصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة، وهو هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، ستفاوض، لأول مرة، على مجموعة من التوصيات، وفقا للقرار ١٢٥/٧٤.

كما تلتزم الأرجنتين بتحقيق الإعمال والاعتراف الكاملين بحقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين على الصعيد الدولي بهدف عاجل هو القضاء على جميع أشكال العنف والعنف والتمييز ضد المرأة. ونحن على ثقة من أن الأمانة العامة والوكالات والهيئات والبرامج ستدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لحماية وتعزيز حقوق جميع الناس، بمن فيهم المسنون والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

ويولي وفد بلدي اهتماما كبيرا للفصل المتعلق بالشؤون الجنسانية من تقرير الأمين العام، ويوافق على أن تحقيق المساواة الكاملة ليس مجرد مسألة أرقام، بل يتعلق بإنشاء قطاعات عامة وخاصة شاملة حقا. في إطار الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، ولا سيما خلال الاجتماع المقبل للجنة وضع المرأة، من الأهمية بمكان تجديد التزامات المنظمة بالمساواة بين الجنسين والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، مع الحفاظ على تركيز واقعي على التحديات التي نواجهها والتزام تعددية الأطراف بإيجاد عالم أكثر إنصافاً وعدلاً.

لتحقيق التقدم المشترك، فإن مقاصدنا ومبادئنا المشتركة لا تزال تحظى بنفس القدر من الأهمية. إن للامتنال الصارم لتلك المقاصد والمبادئ والوفاء، بحسن نية، بالالتزامات التي تعهدت بها الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أهمية قصوى في صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والعدالة والقانون الدولي.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):
بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على عرضه لتقريره عن أعمال المنظمة (A/74/1)، وأن أعرب عن تقدير جمهورية الأرجنتين لعمل الأمم المتحدة خلال العام الماضي. سنحتفل قريبا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، التي ستتيح فرصة كبيرة لإبراز إنجازات المنظمة وتعزيز وتجديد التزام المجتمع الدولي بتعددية الأطراف وتقييم التحديات المقبلة.

ويسلط التقرير الذي عرضه الأمين العام الضوء على العديد من التحديات الراهنة، مثل تغير المناخ والإرهاب والفقر، ويتناول الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة للنهوض بتنفيذ الركائز الثلاث للمنظمة. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، من الضروري توطيد تعددية الأطراف. إن وضع إطار عالمي لإدارة التوترات لا يمكن تحقيقه بدون أمم متحدة قادرة على تقديم إجابات للمجتمع الدولي. ولذلك ترحب الأرجنتين بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتنمية القدرات وتقديم الدعم للدول الأعضاء من أجل تعزيز سيادة القانون.

وتؤيد الأرجنتين التقرير في إبرازه لدور محكمة العدل الدولية في تعزيز العدالة والقانون الدولي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال ولاياتها القضائية المتعلقة بالمنازعات والمشورة. وأود أيضا أن أبرز الجهود التي يبذلها الأمين العام للتوسط بين أطراف النزاع وممارسة مساعي الحميدة وتيسير البحث عن حلول سلمية. وفي ذلك الصدد، تؤكد الأرجنتين من جديد ضرورة استمرار تلك الجهود إلى أن تتمكن الأطراف من تسوية

أهمية التوصل إلى توافق في الآراء يمكننا من التغلب على الأزمة المالية للمنظمة وتزويدها بأساس اقتصادي متين لعملها العادي، دون التأثير على العمل اليومي للممثلين والخبراء، الذين غالبا ما يقضون معظم ساعات العمل لبناء توافق الآراء اللازم من أجل الأداء الفعال للأمم المتحدة.

وتكرر الأرجنتين مرة أخرى تأييدها الثابت لأي مناقشة قد تعزز دور المنظمة في مواجهة التحديات الجديدة، حيث سيكون من الأهمية بمكان مضاعفة جهودنا لكفالة عالم شامل قادر على الاستجابة لاحتياجات المستقبل دون أحد وراءها.

السيدة بيكلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أعرب أولا عن امتنان ترينيداد وتوباغو لكم، سيدي الرئيس، ومكتبكم، على الجهود الدؤوبة التي بذلتموها حتى الآن في قيادة برنامج عمل الجمعية العامة للدورة الرابعة والسبعين. ففي ظل قيادتكم القديرة وحكمتكم، اضطلع هذا الجهاز بعدد من العمليات واتخذ قرارات مهمة، ويمكنكم الاعتماد على دعم وفد بلدي المستمر.

وبالمثل، أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقدير ترينيداد وتوباغو للجهود التي يبذلها الأمين العام أنطونيو غوتيريش وعمله الدؤوب، وأن أعرب عن امتناننا له على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة (A/74/1) وإحاطته هذا الصباح (انظر A/74/PV.54) بشأن أولوياته لعام ٢٠٢٠.

ونلاحظ إحراز تقدم في جميع الركائز الأربع لعمل الأمم المتحدة، وما زلنا على وعي بالمجموعة الواسعة من التحديات التي نواصل مواجهتها. وبوصفنا جزءا من المجتمع الدولي، يعترف وفد بلدي بمسؤوليتنا عن التصدي الجماعي لتلك التحديات من أجل تحقيق مستقبل سلمي ومستدام للجميع.

وأود أيضا أن أعرب في هذا البيان عن تأييد البيانات التي أدلى بها في وقت سابق كل من ممثل سانت لوسيا، باسم

وتتشاطر الأرجنتين التقييم الذي ورد في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٩ - بأننا نواجه صعوبات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وفي أيار/مايو، سترأس الأرجنتين مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي سنحتفل خلاله بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائه. وستكون تلك فرصة فريدة للدول الأطراف لتجديد التزامنا بالركائز الثلاث للمعاهدة: نزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة التقليدية، تتشاطر الأرجنتين نهج خطة الأمين العام لنزع السلاح وترحب بالإجراءات التي تم تنفيذها واتخاذها لتنفيذه. وعلى وجه الخصوص، تؤيد الأرجنتين الإجراء ٢٣، ومؤخرا، الإجراء ٢٥ من جدول الأعمال فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وبالإضافة إلى ذلك، سترأس الأرجنتين هذا العام المؤتمر السادس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة الذي ستركز فيه على منع تحويل الأسلحة.

وفي آذار/مارس، تشرفت الأرجنتين باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتشكر جميع البلدان على مشاركتها ومساهمتها في نجاحه. إننا نواجه حاليا تحديا هائلا - متابعة وتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الرفيع المستوى الثاني، الواردة في القرار A/73/291، من خلال تفعيل توافق الآراء الذي تم التوصل إليه.

سيكون عام ٢٠٢١ السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال؛ ولهذا الغرض، ستتيح لنا الدورة الرابعة والسبعون للجمعية العامة أن نبدأ في تنظيم أنشطة مختلفة لزيادة الوعي وتنسيق الإجراءات اللازمة لوضع حد لهذه الآفة.

وفي الختام، أود أن أتناول مسألة أزمة ميزانية المنظمة وأن أشكر الأمين العام على محاولته ضمان عدم تعطيل الأنشطة المتصلة بالولايات ذات الأولوية. غير أنني أود أن أشير إلى

والمساءلة والفعالية في تنفيذ برامج التنمية المحددة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وتشدد ترينيداد وتوباغو مرة أخرى على أهمية ضمان تزويد المنظومة الإنمائية، ولا سيما نظام المنسق المقيم والمكاتب المتعددة الأقطار، بالموارد الكافية مع مجموعات المهارات والقدرات اللازمة لتقديم دعم مصمم بشكل أفضل إلى الدول الأعضاء بفعالية لتنفيذ مختلف برامج التنمية وأولوياتها الوطنية، مع الاستناد إلى مبدأ الملكية والقيادة الوطنيتين. ونتطلع إلى استمرار دعم الأمانة العامة وتعاونها فيما نقيم فعالية وكفاءة وتماسك وتأثير الأنشطة التنفيذية للمنظومة على تحقيق التنمية، فيما نبدأ خلال هذا العام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

وينوه وفد بلدي أيضا بالدعم الذي قدمته الأمانة العامة للأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية في الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لمسار ساموا، الذي أجري في شهر أيلول/سبتمبر. ومنذ اعتماد إعلان استعراض منتصف المدة، تعهد المجتمع الدولي بعدد من الالتزامات التي تعترف بالاحتياجات الإنمائية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأهمية دعم الأمم المتحدة بوصفها شريكا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف مسار ساموا.

وفي ضوء إعادة تأكيدنا الجماعي على مسار ساموا، من الضروري أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة بفعالية لاحتياجات وتحديات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال تخصيص الموارد الأساسية الكافية لعمل الوحدات المعنية بهذه الدول في كل من مكتب الممثلة السامية المعنية بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وستشرع الأمم المتحدة خلال هذا العام في عدد من العمليات والمناسبات التاريخية، بما في ذلك الاحتفال بالذكرى

الجماعة الكاريبية؛ وممثل غيانا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل ملديف، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وتظل الأمم المتحدة، بوصفها معقل السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وسيادة القانون الدولي، مؤسسة لا غنى عنها لمواجهة العدد الهائل من التهديدات متعددة الأبعاد التي تُفسد المشهد على الصعيد العالمي وتعيق جهودنا لتحقيق التنمية المستدامة العالمية وانتشار المجتمعات السلمية والقادرة على الصمود.

إن هذا العام يشكل منعطفًا هامًا في تاريخ الأمم المتحدة، إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة. وبينما نفكر في المدى الذي بلغناه كمجتمع دولي على مدى العقود السبعة والنصف الماضية، يجب علينا أيضًا أن نلتزم بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن نعزز تصميمنا على القيام بعمل طموح لتحقيق التغيير الذي تحتاجه البشرية بشدة.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن عمل الأمين العام والأمانة العامة وصناديق منظومة الأمم المتحدة برمتها وبرامجها ووكالاتها بفعالية وكفاءة أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهدافنا وغاياتنا. وبما أن عام ٢٠٢٠ يمثل بداية عقد العمل، فسوف يلزم تقديم دعم أقوى لمساعدة البلدان النامية بشكل أفضل على إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الواقع، يؤكد وفد بلدي دعمه لتنفيذ خطة الإصلاح، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة باعتبارها وسيلة لتحويل المنظمة إلى هيئة دينامية قادرة على الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات والتحديات التي تجسد عضويتنا المتنوعة.

ويجب أن يجعل إصلاح الإدارة وإصلاح دعامة السلام والأمن وإعادة التنظيم على نطاق المنظومة وإعادة تنظيم المنظومة الإنمائية المنظمة أكثر ملاءمة للغرض، مع ضمان الشفافية

وتشير إحاطة الأمين العام إلى تباين الحظوظ. فهي لا تشكل فحسب تذكيرا بالتحديات العديدة المتعددة الأوجه التي تواجه الأمم المتحدة، بل تبرز أيضا الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة للتصدي لتلك التحديات. ونرحب بحقيقة تخليص ملايين الأشخاص من براثن الفقر وتحقيق المزيد من الأطفال لمستويات أعلى من التعليم واضطلاع المزيد من النساء بأدوار قيادية.

ومع ذلك، فإن تلك العلامات المشجعة تقابلها تطورات تبعث على اليأس بنفس القدر، لا سيما فيما يتعلق بالعدد المتزايد من الهجمات الإرهابية التي تعرض إنجازاتنا للخطر. وتؤثر تلك التحديات علينا كمجتمع دولي وتهدد التزامنا بعدم تخلف أحد عن الركب. ومن الضروري أن نحشد التزامنا الجماعي بمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره بكل الوسائل المتاحة. ومن المهم بنفس القدر أن تمتنع جميع الدول عن تقديم أي دعم صريح أو ضمني للجماعات الإرهابية، بما في ذلك توفير ملاذ آمن لها، وهو أمر لا يحصل اليوم للأسف.

ويشرفنا أن يُسند إلى مصر إلى جانب إسبانيا، التيسير المشترك للاستعراض السابع الذي يجري كل سنتين لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب خلال هذا العام. ونتطلع إلى التعاون مع جميع الدول الأعضاء في وضع إطار دولي لمكافحة الإرهاب بطريقة تعالج التحديات الحديثة وتقيم علماً أكثر أمناً وأماناً للمواطنين في كل مكان.

وتستدعي التنمية المستدامة والشاملة للجميع اتباع نهج متكامل ومتناسك. ولذلك، فإننا نشيد بالأمين العام على جهوده الرامية إلى النهوض بهذا الهدف ونتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة مستقبلاً بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف. وإننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ويُمثل هذا الحدث الفريد مظلة شاملة لأنشطتنا خلال هذا العام. ومن المهم للغاية تجديد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة وإعادة تأكيد أهمية تعددية الأطراف والأمم المتحدة.

السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. ولذلك، تحت ترينيداد وتوباغو بقوة على استمرار دعم الأمانة العامة في تلك المناسبات، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة والدورة الجديدة لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة العالمي للتنوع البيولوجي والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام ٢٠٢٠، فضلاً عن إبرام صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

في الختام، تنوه ترينيداد وتوباغو وتشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام، لضمان الوفاء بالولايات في بيئة محدودة الموارد. كما تظهر التحديات المتنوعة والمتعددة الجوانب التي يواجهها المجتمع العالمي الحاجة إلى أن تكثف الأمم المتحدة جهودها في عقد العمل هذا من خلال الترويج لمبادئها والنهوض بتنفيذ الأهداف الإنمائية العالمية. ويتعين الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن يسمع الناس كافة في جميع أنحاء العالم صوت الأمم المتحدة ويروا أعمالها ويشعروا بوجودها.

السيد أحمد (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أشكركم سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. كما أود أن أثنى على الأمين العام لإحاطته الشاملة بشأن أولوياته لعام ٢٠٢٠ (انظر A/74/PV.54)، والتي ستمكننا من تحسين فهم القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمال الأمين العام خلال هذا العام، والأهم من ذلك، إجراء تقييم موضوعي للتقدم المحرز على مدار السنة والإسهام بشكل أفضل في تحقيقه. ونقدر بشكل خاص صراحته في عرض التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، وكذلك الفرص المتاحة للتصدي بشكل أفضل لتلك التحديات. ومصر ملتزمة بدعم مساعي الأمين العام في هذا الصدد.

لأن تلتزم بالحوار العالمي والمشاركة فيه لمناقشة المستقبل الذي نصلو إليه والأمم المتحدة التي نحتاج إليها.

وكما ذكر الأمين العام، فإن الذكرى السنوية ليست مجرد ذكرى للاحتفال، فلا بد لنا من أن نجعله عاماً للعمل. ولذلك نرحب ببدء عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتلتزم اليابان بالإسهام في تعزيز أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والدولي، استناداً إلى قيادة سياسية قوية. وستستضيف اليابان هذا العام مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، في كيوتو، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمياه ومؤتمر قمة طوكيو للتغذية من أجل النمو، فضلاً عن دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين في طوكيو لعام ٢٠٢٠.

وستركز هذه الأحداث والمؤتمرات على مختلف جوانب أهداف التنمية المستدامة، من البيئة وتغير المناخ إلى الطاقة النظيفة والصحة والسلام والعدالة. وسنستفيد استفادة كاملة من هذه الفرص لتعزيز التعاون الدولي بغية النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، ستعجل اليابان بالتزامها بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في هذه السنة الهامة لجدول أعمال المرأة. ولهذا الغرض، ستستضيف اليابان الجمعية العالمية السادسة للمرأة هذا العام، التي ندعو إليها قادة وممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة.

وتشدد اليابان أيضاً على الأهمية الحاسمة لنجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هذا العام. فلا يسعنا أن نراه يفشل. وأدعو جميع الدول المعنية إلى أن تتحد وأن تعمل من أجل دعم المعاهدة، وبالتالي صون السلم والأمن الدوليين.

لقد أعادت الأمم المتحدة، بوصفها هيئة الحكومة في العالم، تشكيل وهيكلتها نفسها على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية لمواكبة عالم متغير. وتتوقع اليابان أن ترى المبادرة التي يقودها

وننضم إلى الأمين العام في حملته للحوار العالمي لتحديد الكيفية التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة تلبية احتياجات العالم الحالية والمستقبلية. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بمشاركة الأمين العام القوية في التصدي لتغير المناخ. وقد دعمت مصر قمة العمل المناخي وتشرفت بالمشاركة في قيادة مسار القدرة على الصمود والتكيف، إلى جانب المملكة المتحدة. ونهني الأمين العام على نجاح القمة ونعلق أهمية كبيرة على متابعتها.

سنشهد خلال هذا العام أحداثاً مهمة في مجالي السلام والأمن. ففي الشهر المقبل، ستعقد اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام دورتها لعام ٢٠٢٠ بعد اعتماد هيكل تقرير جديد يتماشى مع الركائز المواضيعية لمبادرة "العمل من أجل حفظ السلام". وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتجه نحو استعراض عام ٢٠٢٠ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، على أمل تقييم تنفيذ القرارين التوأمين لعام ٢٠١٦ (قرار الجمعية العامة ٦٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)) على المستوى الميداني واستكشاف سبل مواصلة التقدم في تنفيذهما. ولكون مصر شريكاً قديماً وملتزماً للأمم المتحدة، فإنها تكرر عزمها الثابت على العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لجعل هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن متماسكاً وفعالاً في الاستجابة للأزمات.

في الختام، أود أن أشكر الأمين العام على مجمل عمله وجهوده، وأكرر دعم مصر القوي لعمل الأمم المتحدة الذي يحدث فرقاً كبيراً في حياة الناس في جميع أنحاء العالم. إننا بحاجة إلى صون وتعزيز نظامنا المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وتعيد مصر تأكيد دعمها للأمين العام وستعمل بصورة بناءة من أجل مستقبل أفضل للجميع.

السيد إيشيكان (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يصادف هذا العام، ٢٠٢٠، الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة واليابان على استعداد، كعضو فخور في المنظمة،

اعتماد إعلان موحد يجسد الرؤية المشتركة للدول الأعضاء من أجل مستقبل مشترك.

إن التوترات الدولية المتزايدة والإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتغير المناخ هي من بين أكثر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي إلحاحاً في الوقت الراهن، ومن المحتمل أن يستمر في مواجهتها في المستقبل. ونرى أن من الضروري استخدام الأدوات المتاحة للمنظمة على نحو أكثر فعالية وتحسين أنشطتنا المشتركة للتصدي لتلك التحديات. وثمة حاجة كذلك إلى تعزيز الالتزام بالحفاظ على النظام القائم على القواعد، مع وجود أمم متحدة تعمل بكفاءة ككيان أساسي.

وقد اتخذت حكومة طاجيكستان، إدراكاً منها لخطورة التهديدات المذكورة أعلاه، تدابير حاسمة وشاملة بشأن المناخ ومجري المياه. ونود أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على استضافة مؤتمر القمة المعني بالمناخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وقد نظمت طاجيكستان مع وفود أخرى وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، كمساهمة منا، حدثاً رفيع المستوى بشأن العمل التحويلي في مجال المياه للتعبير بتحقيق الأهداف العالمية المتصلة بتغير المناخ، أتيحت فيه للدول الأعضاء فرصة لمناقشة المخاطر الناجمة عن تغير المناخ.

وإذ تضطلع المياه بدور محوري في كيفية التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، فإن الحدث الرفيع المستوى في إطار العقد الدولي للعمل، "المياه من أجل التنمية المستدامة"، ٢٠١٨-٢٠٢٨، سلط الضوء على الروابط القائمة والمحتملة بين المياه والعمل المناخي. وفي هذا الصدد، تعقد حكومة بلدي، كجزء من جهودها ذات الصلة وتنفيذا لعقد العمل المتعلق بالمياه، المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الثاني المعني بتنفيذ عقد العمل المتعلق بالمياه، في دوشانبي، طاجيكستان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه. وسيركز المؤتمر على السبل التي يمكن

الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة تحقيق هدفها المتمثل في تحسين فعالية المنظمة وكفاءتها. وعلاوة على ذلك، لا بد من إصلاح مجلس الأمن للتعبير عن حقائق العالم المعاصر. فاليوم أصبح لدى عدد متزايد من الدول الأعضاء الآن القدرة والرغبة في الإسهام في صون السلم والأمن الدوليين؛ وينبغي توسيع عضوية مجلس الأمن لتشملها.

ويجب ألا نؤخر إصلاح المجلس أكثر من ذلك.

وسيكون عام ٢٠٢٠ عاماً يوفر لنا العديد من الفرص لتحقيق إنجاز كبير. وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/74/1)، من واجب الأمم المتحدة أن تكفل تمتع جميع الناس بالسلامة والرخاء والكرامة. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء المنظمة، يجب أن نؤكد من جديد التزامنا بذلك الواجب، الذي ندين به لشعوب العالم. واليابان على استعداد لمواصلة دعم عمل الأمم المتحدة والمشاركة فيه بجميع ركائزها الرئيسية، وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. ونحن على استعداد كذلك للإسهام في حفز عمل المنظمة من أجل الوفاء بمسؤولياتنا تجاه الجيل القادم.

السيد محمد أمينوف (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة وأشكر الأمين العام على ملاحظاته ومقترحاته القيمة بشأن عمل منظمتنا.

إننا ندرك، بعد إذ استمعنا إلى الأمين العام، أننا نعيش في عصر العولمة المتزايدة باستمرار، مع حدوث تغييرات سياسية واقتصادية ومالية وبيئية باستمرار. وتعتبر طاجيكستان الأمم المتحدة مؤسسة دولية فريدة من نوعها وفرت على مدى ٧٥ عاماً حيزاً لمناقشة المسائل العاجلة وحلها. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر القادم، نعتقد أن هذه المناسبة ستتيح فرصة لإعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة. ونتطلع كذلك إلى

إننا نواجه اليوم خطراً جسيماً ناشئاً عن الزيادة الهائلة في الإرهاب الدولي. والتهديدات التي يجب أن نتصدى لها حقيقية. ونرحب، في هذا الصدد، بالإصلاح المؤسسي الرئيسي الذي اضطلع به الأمين العام، ولا سيما إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وإنه لأمر رائع أن نلاحظ أننا نرى نتائج ملموسة بالفعل بعد وقت قصير من إنشاء المكتب. وقد عقدت حكومة بلدي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، مؤتمرين رفيعي المستوى بشأن مكافحة الإرهاب في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، على التوالي، ونخطط لعقد مؤتمر آخر مع الأمم المتحدة أيضاً في طاجيكستان بنهاية هذا العام.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن حكومة بلدي، بوصفها من دعاة التعاون الواسع النطاق، تعتقد أن من شأن الجهود الجماعية والمنسقة والتعاون الإقليمي والدولي الفعال فقط أن تكون أساساً لنجاحنا المشترك في التصدي للتحديات التي ذكرتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

بها للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين التعجيل بالعمل في شراكة من أجل المساهمة في تنفيذ الأهداف والغايات المتصلة بالمياه المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ وبرنامج عمل أديس أبابا واتفاق باريس والخطة الحضرية الجديدة على جميع المستويات.

وبالإضافة إلى ذلك، سيقود المؤتمر إلى استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ عقد العمل المتعلق بالمياه، المقرر عقده في نيويورك في عام ٢٠٢٣، تمثيلاً مع القرار ٧٣/٢٢٦. وستنظم عدة اجتماعات تحضيرية إقليمية في مختلف المناطق، نرى أنها ذات أهمية قصوى لتحديد العقبات والحلول من أجل التنفيذ الناجح للأهداف والغايات المتصلة بالمياه. ونرحب بالأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الدول الأعضاء والأمانة العامة ومجموعات الأصدقاء المنتسبة إلى كيانات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك بمساهمات المجموعات الرئيسية في الاحتفال بالعقد الدولي للعمل من أجل الماء وتنفيذه. ونشكر حكومة البرتغال، في هذا الصدد، على استعدادها لتنظيم الاجتماع التحضيري الأول في لشبونة على هامش مؤتمر المحيطات في حزيران/يونيه القادم.